مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

التنافس الأمريكي-الصيني في الإندو-باسيفيك:
رؤى ودوافع استراتيجية

اعداد
عصام عبد المنعم البدري محمد
بسمة عبد الرحمن عبد الحميد شعبان
سارة زكريا عبد المنصف عبد الشافي
شروق صالح جابر عبد الجواد
عبد الله أحمد السيد أحمد
باحثين في العلوم السياسية

اعداد :

عصام عبد المنعم البدري محمد

بسمة عبد الرحمن عبد الحميد شعبان

سارة زكريا عبد المنصف عبد الشافي

شروق صالح جابر عبد الجواد

عبد الله أحمد السيد أحمد

باحثين في العلوم السياسية

جميع الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن اراء الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز ايجبيشن انتربرايز للسياسات والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيبشن إنتربرايز :

هو مؤسسة بحثية مستقلة تُعّد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية, وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيداً عن أية خلفيات أيديولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية, وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي و مفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسمية بالصورة المتكاملة وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

مُلخص

هدفت هذه الدراسة إلى فهم حقيقة التنافس الأمريكي-الصيني في إقليم الإندو-باسيفيك، من خلال بيان الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لمنطقة الإندو-باسيفيك، وتحليل الدوافع الاستراتيجية وراء تنافس القوتين في هذه المنطقة، ثم تطرقت لعرض أبعاد التنافس بين الطرفين، والتي تتعدد وتتنوع لتشمل: الأبعاد الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية. وخلصت الدراسة إلى أن حالة التنافس الأمريكي-الصيني في هذه المنطقة لا يمكن فهمها وتفسيرها بشكل جزئي بمنأى عن السياق العالمي والتغيرات التي يشهدها النسق الدولي، وإنما يستوجب الأمر وضع تلك الحالة في السياق العالمي ككل حتى تكتمل الصورة. وعليه يمكن القول إن حالة التنافس الأمريكي-الصيني في هذه المنطقة ما هي إلا جزء من حالة التنافس المستعرة بين الخصمين على المستوى العالمي والتي تمتد لتشمل مناطق أخرى من العالم. ومن ثم، فإن أي تغيرات ستحدث في شكل وبنية النسق الدولي سيكون لها مردودات وانعكاسات على حالة التنافس داخل الإقليم.

مُقدمة

يُمثل التنافس الأمريكي- الصيني أحد أبرز القضايا التي تشغل اهتمام الباحثين والمُتخصصين في حقل العلاقات الدولية؛ إذ يمتد التنافس الاستراتيجي بين الدولتين يومًا بعد يوم ليشمل معظم المناطق ذات الأهمية الحيوية والجيوستراتيجية في العالم، وكذلك شتى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتقنية أيضًا في إطار سعي كل طرف لتعزيز وتوطين هيمنته بما يخدم مصالحه، حيث ترفض بكين قيادة واشنطن المنفردة للنسق الدولي، وتسعى لتأسيس نسق دولي جديد متعدد الأقطاب يكون لها دور في إرساء قواعده بما يتماشى ومصالحها، بينما تُجاهد واشنطن لإعادة ترميم وتفعيل الهيمنة الأمريكية من جديد للحفاظ على الوضع القائم، لذلك تتعدد الدوافع الاستراتيجية وراء تنافس القوتين، وبالأخص في منطقة الإندو-باسيفيك، التي برزت أهميتها الجيوستراتيجية في دوائر صنع القرار واستراتيجيات الدول الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية مع مطلع الألفية الثالثة.

تتمتع منطقة الإندو-باسيفيك بأهمية حيوية تتأتى من الموقع الجيوبوليتيكي الهام، والأهمية الجيواقتصادية والديمغرافية للمنطقة، إلى جانب أمن الطاقة العالمي الذي يعتمد في شقه الأكبر على أمن الممرات البحرية المتواجدة بالمنطقة وعلى رأسها مضيق ملقا، ومضيق تايوان، ومضيق لومبوك، وبحر الصين الجنوبي، فضلًا عما تحتويه المنطقة من ثروات هائلة. وقد مثلت هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى جملة من العوامل التي سيتم التطرق لها لاحقًا، السبب الرئيس في جعل المنطقة بؤرة للتنافس الجيوستراتيجي بين أهم القوى العالمية الكبرى وعلى رأسها جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية. وعليه، تُثار العديد من التساؤلات بصدد الطبيعة المعقدة للتنافس الأمريكي- الصيني عمومًا وبالأخص في المنطقة محل الدراسة؛ بسبب تعدد الفواعل والمنافسين في المنطقة، وتنوع دوافع وأهداف كل طرف، فضلًا عن الأهمية الحيوية للإقليم التي جعلته مسرحًا للتنافس ومحط أنظار وأطماع القوى الكبرى، مثل: ما طبيعة التنافس الأمريكي-الصيني في منطقة

المحيطين الهندي والهادئ (إقليم الإندو-باسيفيك)؟

وانطلاقًا من طبيعة التنافس الأمريكي-الصيني في إقليم الإندو-باسيفيك، تفترض الدراسة مجموعة فروض يمكن أن ننطلق منها في تحليلنا لطبيعة التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة، وهي:

- ساهمت خصائص منطقة الإندو-باسيفيك وأهميتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية في زيادة حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين.
- للولايات المتحدة والصين مصالح وأهداف مُتنافسة في منطقة الإندو-باسيفيك جعلت معظم التحركات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية لأي طرف في المنطقة المقصود منها هو الطرف الآخر للحد من نفوذه في المنطقة.
- لا تختلف رؤية الولايات المتحدة تجاه منطقة الإندو-باسيفيك مع تغيير الرؤساء في الولايات المتحدة، وإنما تنطلق من منظور استراتيجي واحد تجاه الصين.
- للصين رؤية استراتيجية تتمثل في فرض هيمنتها في منطقة الإندو-باسيفيك من أجل مواجهة النفوذ الأمريكي وتأمين مصالحها.
- إن جملة التغيرات والتطورات التي تحدث في منطقة الإندو-باسيفيك ما هي إلا نتاج لحالة التنافس الأمريكي-الصيني، وأن أي تغيير في شكل وبنية النسق الدولي سينعكس على حالة التنافس المستعرة في الإقليم.

وتعتمد الدراسة التعريف الضيق لإقليم الإندو-باسيفيك، والذي يمتد من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية وحتى السواحل الغربية للهند والبحار التي تتوسط المحيطين وتربط بينهما في المنطقة، ومن الحدود البحرية للهند ودول جنوب شرق آسيا شمالًا، وحتى السواحل الأسترالية جنوبًا؛ لكون هذا النطاق يُمثل بؤرة التنافس الأشد ومسرح للعديد من العمليات والتحركات بين الخصمين، ولأن دول القارة الإفريقية المُطلة على المحيط الهندي، وكذلك دول أمريكا الجنوبية المُطلة على المحيط الهادئ أقل تفاعلًا من بقية الدول في المنطقة، كما أن مجال الاهتمام الحيوي الأمريكي والصيني مُنصب أساسًا على المنطقة الآسيوية من المحيط الهندي والقارة الآسيوية عمومًا، فضلًا عن كون أحد المبررات الاستراتيجية الأساسية لقيام استراتيجية ومفهوم الإندو-باسيفيك يتمثل في التعامل مع القوة الآسيوية المتمثلة في الصين.

خريطة رقم (١) توضح نطاق الإندو-باسيفيك المعتمد في الدراسة

Source: https://cutt.us/xMtKt

أولًا: التعريف بظاهرة التنافس الدولي

تعكس الأدبيات السياسية ثراءًا واضحًا فيما تُقدمه من مفاهيم مختلفة لتوصيف حالة التفاعل بين الوحدات السياسية، ولفهم طبيعة العلاقة بين الفاعلين من غير الدول. فبعد أن ظل الصراع هو السمة الغالبة للبيئة الدولية لفترات طويلة. أدى التطور في طبيعة التفاعلات الدولية إلى ظهور العديد من المفاهيم التي يمكن من خلالها تفسير التغير الذي نشهده اليوم. فلم يعد منطق الصراع هو فقط الحاكم لطبيعة العلاقات الدولية[١].

تُشير العديد من الدراسات إلى ظهور تيار جديد في التنظير يعكس حالة ما بين التعاون والصراع، فلا يفترض الصراع والفوضى بالمنطق الهوبزي، ولا يقتضي تحقيق السلام بالمنظور الكانطي، وإنما يُؤشر بدخول عصر "التنافس الدولي" الذي تتمحور تفاعلاته حول التسابق من أجل تحقيق المكانة الدولية، والوصول للموارد وتحقيق الازدهار من دون إلحاق الضرر بالآخرين، أو السعي لتهديد بقائهم. فتتنافس الدول من أجل تعزيز موقعها في سُلم القوى الدولية، وليس مجرد ضمان بقائها. فسعي الدول إلى تحقيق مصالحها التي ربما تتعارض مع مصالح الدول الأخرى يفرض عليها حالة من التنافس من أجل تحقيق المصالح[٢].

وقد كان للتحولات الجذرية التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، وما نتج عنها من تزايد الاهتمام بالعوامل الاقتصادية الأثر البالغ في تزايد ظاهرة التنافس

١ () أحمد وهبان، "الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر «دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية**، العدد ٢، (يوليو ٢٠١٦)، صـ ١٨.

٢ () أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، **التنافس الأمريكي ـ الصيني في غرب أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٩ـ ٢٠٢٠** (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية)، صـ ٣٠.

الاقتصادي، ولكون الاقتصاد هو العامل الأهم المحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول، لجأ بعض منظري العلاقات الدولية نتيجة زيادة التنافس الاقتصادي إلى إستيراد مفهوم التنافس من علم الاقتصاد إلى العلوم السياسية، وخلق له آليات تُمكن صانع القرار من الانخراط في حالة التنافس عبر آليات مختلفة منها: الآليات الدبلوماسية، والآليات العسكرية، والآليات الإعلامية، فضلًا عن الآليات الاقتصادية[٣].

تعددت التعريفات التي قُدمت لمصطلح التنافس الدولي أو التنافس في مجال العلاقات الدولية؛ لذلك تتبنى الدراسة تعريف التنافس الدولي الذي يُشار له بأنه "أحد العمليات الدولية السلمية التي تقع بين الفاعلين المختلفين في العلاقات الدولية، سعيًا للحصول على موارد محدودة أو تحقيقًا لأهداف سياسية، واقتصادية، وثقافية سواء عالمية أو إقليمية في مقابل بعضهم بعضًا (أهداف ومصالح مُتنافسة)، وذلك عن طريق التسابق مع أطراف أخرى تشترك معها في نفس الهدف، وتختلف معها في الغاية، وفقًا لقواعد مُنظمة، تتضمن احتمالات الربح المشترك للجانبين، وعدم استخدام العنف في مقابل الجانب الآخر، مع احتمال استخدام كل طرف لكافة أدواته لتحقيق الفوز على الطرف الآخر، وسباقه في الميادين المُتنافَس عليها»[٤].

ويتميز التنافس الدولي بأنه يهدف إلى الوصول لهدف معين دون محاولة الإعاقة أو الإضرار بالطرف الآخر، وغالبًا ما يشتمل التنافس على مجالات أوسع (سياسية ودبلوماسية، اقتصادية، عسكرية) ويمتد لفترة طويلة، ولا يسعى لإنهاء وجود الطرف الآخر، وإنما يبقي عليه ويكتفي بإضعافه. ويمكن أن تتطور حالة التنافس الدولي الناتجة عن تعارض المصالح إلى نزاع دولي ثم توتر دولي مرورًا بالأزمة الدولية انتهاء بالصراع الدولي المسلح. ولا مراء أن التنافس الدولي أصبح من السمات المميزة للبيئة الدولية اليوم، حيث أدى ارتفاع عتبة الخيار العسكري إلى نأي الدول بنفسها عن الدخول في صراعات مسلحة قد تُهدد أمنها وبقائها، وهذا لا ينفي الطبيعة الصراعية للبيئة الدولية؛ لكون التنافس الدولي هو مظهر من مظاهر الصراع الكامن أو أحد مؤشراته أو مرحلة سابقة عليه، لكنها لا تصل حد التصادم العسكري.

إن تعدد وتنوع مجالات التنافس الدولي تستوجب صياغة استراتيجية شاملة تتضمن كافة الجوانب والأوجه التي يمكن لأي طرفان أو أكثر التنافس بها، فالمرحلة الحالية ليس بها رابح ولا خاسر بقدر ما بها من تنافس أو تعاون. فالفوز يعني أن هناك وقتًا لنهاية الصراع أو رهانات يجب تحقيقها، بينما التنافس يُعبر عن حالة تدافع مفتوح النهايات تحتمل التنافس في جميع المجالات. ومن ثم، فإن عملية التنافس كما تم تعريفها مسبقًا يمكن أن تحتوي على مجموعة من الأدوات والآليات التي تُمكنها من تحقيق تلك الأهداف سواء أكانت أهداف سياسية ودبلوماسية، أو اقتصادية، أو أمنية وعسكرية، أو إعلامية وثقافية. وهو ما يفتح الباب على مصراعيه أمام الأطراف المتنافسة بأن توسع خياراتها وتُعطي لنفسها مساحة أوسع في الحركة بإضافة أبعاد وجوانب جديدة في عملية التنافس.

٣ () عبد الرازق بوزيدي، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة**، العدد ٢، (2021)، صـ ٣٢٢.

٤ () أحمد عبد الرحمن خليفة، **مرجع سبق ذكره**، صـ٣٦.

ثانيًا: الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لإقليم الإندو-باسيفيك

تعتمد كل دولة في تحديدها لنطاق منطقة الإندو-باسيفيك على إدراكها له من الناحية الاستراتيجية أي كمفهوم استراتيجي أكثر منه مفهوم جغرافي، لذلك تطرح العديد من الدول تصورات مختلفة بشأن نطاق المنطقة بالشكل الذي يتلاءم مع الموقع الجغرافي لكل دولة مترافقًا مع مصالحها الحيوية[٥]. فتوسع بعض الدول من نظرتها للدائرة التي يشغلها إقليم الإندو-باسيفيك ليصل عدد دول الإقليم إلى ٣٨ دولة تُمثل ٤٤% من مساحة الكرة الأرضية، وتتضمن ٦٥% من سكان العالم، و٦٢% من الناتج الإجمالي العالمي، و٤٦% من التجارة العالمية. في حين تقتصر بعض الدول نطاق المنطقة الجغرافي على ٢٤ دولة يقع في آسيا منهم: كل من الهند، واليابان، وإندونيسيا، وسريلانكا، وفيتنام، والفلبين، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا، ونيبال، وبوتان، وكمبوديا، وجزر المالديف، ولاوس، وميانمار، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وبنغلاديش. وفي أوقيانوسيا: كل من أستراليا، ونيوزيلاندا، وفيجي، وبابوا غينيا الجديدة. إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية من قارة أمريكا الشمالية[٦].

وبهذا المفهوم، تشمل منطقة الإندو-باسيفيك عدة بحار ومضايق استراتيجية مثل خليج البنغال، وبحر أندمان، ومضيق ملقا، وبحارًا مُحاطة بـ الأرخبيل الإندونيسي، وبحر الصين الجنوبي والشرقي، وبحر الفلبين، والساحل الشمالي لأستراليا والبحار المحيطة بغينيا الجديدة[٧].

وتتداخل الأهمية الاقتصادية مع الأهمية الجيوبوليتيكية في تلك المنطقة لتُمثل قلب التنافس الأمريكي - الصيني، فتحتوي المنطقة على أكبر ثلاث اقتصادات في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان. كما يمر بها وتحديدًا من خلال بحر الصين الجنوبي ثُلث الشحنات البحرية، وهو ما يعكس أهمية المنطقة في الحركة الاقتصادية العالمية. كما تُقدر كمية النفط التي يحتويها بحر الصين الجنوبي بـ ١١ مليار برميل، و١٩٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وتحتوي المنطقة على العديد من المعادن الهامة مثل الحديد، القصدير، النيكل، النحاس، والذهب. ويمر عبر بحر الصين الجنوبي ما يزيد عن نصف التجارة الدولية، لكون المنطقة تحتوي على ٦٥% من محيطات العالم بالإضافة إلى العديد من المضايق والممرات الاستراتيجية سابقة الذكر. وتحتوي كذلك على ٢٥% من الأراضي بالعالم، كما تضم المنطقة العديد من القوى الاقتصادية الكبرى والصاعدة حال كوريا الجنوبية، الهند، اليابان، سنغافورة، تايوان، ماليزيا، والتي تُمثل معًا ثلثي النمو بالاقتصاد العالمي[٨]. تُعد منطقة الإندو-باسيفيك بيئة خصبة للاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة والشمولية والتوسع الاقتصادي لأي طرف يطمح في زيادة نفوذه واستغلال موارد تلك المنطقة، وهو ما جعلها مسرحًا للتنافس بين مختلف القوى الدولية والتكتلات الاقتصادية حال منظمة "البريكس"، و"الآسيان"، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي له استراتيجية مستقلة تجاه المنطقة؛ إذ تُعد المنطقة مركزًا للتجارة العالمية، وبالتالي فهي منطقة محتملة للازدهار الاقتصادي لدول المنطقة. فهي تمثل ٦٥% من سكان العالم، و٦٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٤٦% من تجارة البضائع في العالم، كما يتوقع أن تصبح

٥ () Anthony Galloway, "What's the Indo _ pacific_ and how does the Quad work?" **The Suoney Horning Gerald**, 16 September 2021, Accessed on 6/5/2023, At: https://cutt.us/Frtaz

٦ () نورا محمد ربيع، **مرجع سبق ذكره**، صـ ٤.

٧ () عبد القادر دندن، **مرجع سبق ذكره**، صـ ١٦.

٨ () تقدير استراتيجي بعنوان: "مرونة التحرك: كيف تستفيد جزر الهندو _ باسيفيك من التنافس الصيني الأمريكي؟"، **مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية**، العدد ١٠٨، (2022)، صـ ٣، ٤.

المنطقة موطنًا لثلثي الطبقة المتوسطة العالمية بحلول ٢٠٣٠، كما أنها تضم العديد من المبادرات والمشروعات الاقتصادية العملاقة؛ إذ تُعد موطنًا للصناعات الثقيلة والتكنولوجية الأكثر تطورًا في العالم[٩].

ثالثًا: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في التنافس على إقليم الإندو-باسيفيك

جاء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الإندو-باسيفيك بجانب تزايد الوجود الصيني في المنطقة بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة ليُمثل تحدي لكلا الطرفين، لذا كان التوجه الأمريكي نحو مـا يُعرف بمحور الارتكاز الأسيوي، الذي بدأ من خلال تبني الولايات المتحدة الأمريكية عدة استراتيجيات تختلف حسب كل إدارة من حيث الوسائل والأدوات، ولكن تنطلق من منظور استراتيجي واحد وهو احتواء النفوذ الصيني، ونلاحظ أن جميعها تسعى للحفاظ على تفوق الولايات المتحدة الأمريكية، وتأمين المصالح الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك، وذلك من خلال تبنيها مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى دعم الروابط والعلاقات التجارية والأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ليتحقق التفوق الأمريكي في المنطقة ضد المخاطر والتهديدات الصينية. وتستند الولايات المتحدة في مسعاها لتحقيق أهدافها في الإقليم على مجموعة من الآليات والأدوات تتنوع ما بين الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية من أجل احتواء التحديات الصينية في منطقة الإندو-باسيفيك.

- ### أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الإقليم:

تعرضت الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة لتغيرات عديدة انطلاقًا من فهم كل إدارة من الإدارات الأمريكية لطبيعة التغيرات الحادثة في البيئة الدولية والمخاطر، وعلى رأسها التهديدات الأمنية، ونتيجة لذلك جرت العادة بأن يتم نشر استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لتحديد الأهداف والاعتبارات، والتي تُنشر من فترة لأخرى حسب مقتضيات ومتطلبات كل مرحلة لمواجهة التحديات المتعددة في كل مرحلة، لكن بالرغم من الاختلاف بينهم نجد أن جميعها تسعى لتحقيق هدف رئيس وهو الحفاظ على الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وتأمين المصالح الأمريكية المنتشرة في العالم[١٠].

ا) الاستراتيجية الأمريكية لبوش الابن:

كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تُعيد النظر في سياستها الخارجية ومرتكزات أمنها القومي منذُ أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم للحفاظ على مكانتها الدولية من مصادر التهديد الجديدة كاحتمالية صعود قوة عظمى جديدة حال الصين، فقد أكدت الوثيقة التي أصدرها بوش على أهمية الاستمرار في التطوير الجاري في وزارتي الدفاع والأمن الداخلي بعد ضمان أمن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وردع أي منافسة عسكرية مستقبلية مواجهة للولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إيجاز أهم أهداف استخدام الأدوات العسكرية في الاستراتيجية الأمنية لبوش في النقاط الآتية: فرض الهيمنة الأمريكية وتحقيق السيطرة العالمية على مناطق العالم، تقوية التحالفات للقضاء على الإرهاب الدولي، والتعاون لمنع الهجمات على أمريكا وأصدقائها، السيطرة على منابع النفط والتحكم في أسعاره، تعزيز الوجود العسكري في المحيط الهادئ، ايجاد عهد جديد من النمو الاقتصادي العالمي عن

٩ [] Ambar Kumar Ghosh and others, “Security, Economy, and Ecology: Setting Priorities for Co-operation in the Indo _ Pacific”, **Observer Research Foundation**, 25 Feb 2022, Accessed on: 9/5/2022, At: https://cutt.us/H90RN

١٠ [] محمود علي عبد النجار، **”الصين في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2009-2020“** (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى عمادة الدراسات العليا ٢٠٢١)، صـ17

طريق الأسواق وتحرير التجارة[١١].

٢) الاستراتيجية الأمريكية لباراك أوباما:

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٢٠٠٩ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى إلى احتواء الصين، إلا أن الممارسة الفعلية أوضحت فكرة احتواء الصين من خلال التغلغل داخل مجالها الحيوي اقتصاديًا وأمنيًا، حيث أوضح بقوله: «إن تاريخنا في المستقبل سيتحدد بوضعنا في الباسيفيك المواجه للصين أكثر من وضعنا على الأطلسي المواجه لأوروبا»، فهذا التغيير في التوجه الاستراتيجي الأمريكي تجاه الصين يرجع لكون الصين تدرك أن الثقل الإقليمي في منطقة آسيا الباسيفيك قد يجعل لها وضعية تتفوق على الولايات المتحدة في محيطها الإقليمي، وهو ما يُهدد المصالح والوجود الأمريكي في المنطقة[١٢].

أوضحت "هيلاري كلينتون" وزيرة الخارجية الأمريكية -من خلال مقالها- والذي عُد أول إعلان رسمي من إدارة أوباما بخصوص التحول الواضح في سياستهم نحو آسيا، والذي اعتبر أن المنطقة أصبحت المُحرك الرئيس للسياسة العالمية مُشيرة إلى ستة محاور أساسية ستتعامل بهم الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهم كالآتي: تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية، تعميق العلاقات مع القوى الناشئة بما في ذلك الصين، والتعامل مع المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، وزيادة التجارة والاستثمارات، وتوسيع الوجود العسكري على نطاق واسع، دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان[١٣]، مثلت هذه المبادئ إطارًا واسعًا لما سُمي بعد ذلك "بإعادة التوازن" التي نجدها في الوثيقتين الخاصة بالأمن القومي الأمريكي خلال فترة الرئيس باراك أوباما، حيث لا تزال تأخذ احتياطاتها تجاه الصين وهذا يتضح من أن الوثيقة الأولى تضمنت ذكر الصين ١٠ مرات بينما الوثيقة الثانية ١٥ مرة، وهو ما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية زادت من تدابيرها الاحتياطية تجاه الصين وعبرت عن نيتها بإقامة علاقات إيجابية بناءة مع الصين[١٤].

٣) الاستراتيجية الأمريكية لدونالد ترامب:

شكل وجود الرئيس "دونالد ترامب" في البيت الأبيض ارباكًا لمرتكزات العمل السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أثرت سياسات «ترامب» تأثيرًا بالغًا على المستوى الداخلي والخارجي، فلم يسبق لسياسات رئيس للولايات المتحدة أن تركت نفس الأثر، وعلى غير العادة لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين أصدر "ترامب" وثيقة الأمن القومي قبل موعدها بشهر، والتي ظهر اهتمامه فيها بالصين جليًا، حيث تم ذكر الصين في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧ حوالي ٣٢ مرة؛ وهو ما يُشير إلى مدى التخوف الكبير من الصعود الصيني. بعد توليه السلطة قرر في ٢٠١٧/١/٢٣ الانسحاب الأمريكي من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ استعداد لمراجعة العلاقات مع الصين[١٥].

أدرج وزير الدفاع الأمريكي "جيمس ماتش" في عهد "ترامب" أربعة مبادئ

١١ () مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، **"التغير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١-٢٠١٥)»، المركز الديمقراطي العربي**، تاريخ النشر 19 يناير 2016، متاح على الرابط التالي: https://democrati.com/de.cac?p=26157

١٢ () حنان فالح حسن، "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصين بعد أحداث ١١ايلول ٢٠٠١»، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية العدد ٦٣، (سنة 2020)، صـ 551.

١٣ () ثيزيري سي طيب، « **التنافس الاقتصادي الامريكي_ الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا ٢٠٠٨-٢٠١٩»**، (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨-٢٠١٩)، صـ 75.

١٤ () محمود علي عبد النجار، **"الصين في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2009-2020"** (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى عمادة الدراسات العليا، ٢٠٢١) صـ 68.

١٥ () **المرجع السابق**، صـ 70

خاصة بالاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك ألا وهي: نية واشنطن مساعدة حلفاءها في بناء قوات بحرية ليتمكنوا من الدفاع عن حدودهم البحرية. زيادة الأسطول الأمريكي للتنسيق العملي مع أساطيل الحلفاء، وزيادة مبيعات الأسلحة. مساعدة واشنطن في تعزيز سيادة القانون والمجتمع المدني والشفافية في الحكم لدى حلفائها من أجل إظهار التأثير العدواني للدول الأجنبية. قيام الولايات المتحدة بتعزيز التنمية الاقتصادية التي يشكل القطاع الخاص محركها الأساسي في المنطقة[١٦]، ويتضح من خلال هذه المبادئ أنها مصممة ضد سياسة الصين في المنطقة باعتبارها العدو الأوحد للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك.

٤) الاستراتيجية الأمريكية لـ «جو بايدن":

جاءت الاستراتيجية الأمريكية للرئيس "بايدن" لترسخ دور الدولة بقوة أكبر في المحيط الهندي-الهادئ، وهو ما يؤكد أن المنطقة هي الأكثر حيوية في العالم ومستقبلها يؤثر على الشعوب في كل مكان، والتي ستحدد موقع الولايات المتحدة التنافسي في المستقبل[١٧]، بالتالي وضع "بايدن" استراتيجية مهمة، توضح أهداف الولايات المتحدة في المنطقة في عهده، تتضمن خمسة أهداف رئيسة تعمل بها حتى الآن، ألا وهي:

١- تتطلب مصالح الولايات المتحدة أن تكون منطقة الإندو-باسيفيك حرة ومفتوحة: من خلال الاستثمار في المؤسسات الديمقراطية، والصحافة الحرة، والمجتمع المدني الفعّال، وتحسين الشفافية المالية في منطقة المحيط الهندي والهادئ؛ لكشف الفساد ودفع الإصلاح، والتأكد من أن بحار المنطقة وأجوائها يتم حكمها وفقًا للقانون الدولي، وتعزيز المناهج المشتركة للتقنيات الهامة.

٢- جعل منطقة الإندو-باسيفيك منطقة مترابطة ومتواصلة: من خلال تعزيز التحالفات مع الدول المجاورة للمحيط، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين الرائدين في المنطقة، ودعمهم الدول الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، والقيام بشراكات للتكيف مع جزر المحيط الهادئ، وإقامة اتصالات بين منطقة المحيط الهندي والهادئ ومنطقة الأورو-أطلسي وتوسيع الوجود الدبلوماسي للولايات المتحدة في منطقة المحيط الهندي والهادئ[١٨].

٣- جعل المنطقة منطقة مزدهرة: من خلال تحقيق استثمارات لتشجيع الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وإيجاد وظائف جيدة الأجر، وإعادة بناء سلاسل التوريد وتوسيع الفرص الاقتصادية لمنطقة الإندو-باسيفيك.

٤-جعلها منطقة آمنة: من خلال الحفاظ على وجود دفاعي قوي ومنسق ضروري؛ لدعم السلام الإقليمي والأمن والاستقرار والازدهار وتعزيز قدرات الدفاع عن مصالح الدولة وردع العدوان على الأراضي الأمريكية وضد حلفائها وشركائها، وتعزيز أمن منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ لردع العدوان والتصدي للإكراه.

١٦ () حنان فالح حسن، «استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصين بعد أحداث ١١ أيلول 2001"، **مجلة قضايا سياسية**، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية العدد ٦٣، سنة٢٠٢٠، صـ 552.

١٧ () FACT SHEET: "Indo-Pacific Strategy of The White House", **white house**, February 11,2022, https://n9.cl/wd6kvj

١٨ () "مستند حقائق: استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ»، **الموقع الرسمي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية**، فبراير ٢٠٢٢، BA٥vc/us.cutt//:https

٥-إنشاء منطقة قابلة للتكيف: من خلال بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين، والعمل مع الحلفاء والشركاء لتطوير أهداف واستراتيجيات للمنطقة، والحد من التعرض الإقليمي لتأثيرات تغير المناخ والتدهور البيئي، وتعزيز الأمن الصحي العالمي[١٩].

يتضح من خلال تلك الاستراتيجيات التي اتخذها كل رئيس بداية من عام ٢٠٠٧ في عهد بوش الابن حتى ٢٠٢٢ في عهد "جو بايدن"، مضاعفة الاهتمام بإقليم الإندو-باسيفيك بمرور الوقت خاصة مع صعود القوة الصينية كقوة صاعدة مُهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة، لتكون من أهم أهداف الولايات المتحدة هو الحفاظ على التفوق الأمريكي في منطقة الإندو-باسيفيك، وذلك من خلال ردع أي قوة صاعدة قد تسيطر على المنطقة في ظل وجود جملة من المصالح الحيوية لها هناك، وتحديد الصين بشكل واضح كدولة مُهددة لمصالحها في المقام الأول؛ لتحقق في النهاية الغاية الوحيدة هي الحفاظ على مكانتها الدولية ودورها في العالمي.

• أبعاد ومظاهر التنافس الأمريكي على الإقليم:

أولًا: الأبعاد الدبلوماسية:

يُعد الصعود السريع للصين في المنطقة المُتمثل في: تطوير قواتها البحرية وبناء أسطول بحري جديد، هو الأمر الذي يُمثل تهديدًا مباشرًا لتوازن القوى في الإقليم، وسببًا رئيسًا لتوجه أمريكا فعليًا إلى آسيا الباسيفيك وتعزيز تواجدها في المنطقة. وظهر ذلك جليًا من خلال التعمق في استراتيجية إعادة التوازن لـ «باراك أوباما" بعد تصريحه بأن آسيا الباسيفيك أولوية للولايات المتحدة وأنها سوف تحول اهتمامها للاستفادة من الإمكانيات الهائلة للمنطقة باعتبارها المنطقة الأسرع نموًا في العالم.

تلعب الولايات المتحدة دورًا كبيرًا في تشكيل مستقبل المنطقة على المدى الطويل، لذلك يعكس التحرك الدبلوماسي الأمريكي بصورة مكثفة الجهود المبذولة لاحتواء النفوذ الصيني، وجاءت الاستعدادات الإقليمية لاحتضان الولايات المتحدة كقوة موازنة للطموحات الصينية لتؤكد على تمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية لقدرتها على جذب الدول الآسيوية الصغرى كفيتنام، والفلبين، وكوريا الجنوبية، واليابان[٢٠]، وغيرها من الدول في آسيا والمحيط الهادئ، فوضعت الولايات المتحدة على رأس أهدافها بناء تحالفات ثنائية في المنطقة خاصة مع الدول المعادية للصين، وكذلك القيام بزيارات متتالية وغير عادية لمنطقة الإندو-باسيفيك وبالقرب من الحدود الصينية، لاحتواء التمدد الصيني.

- التحالف الأمريكي-الفيتنامي: رغم خوض الولايات المتحدة حربًا مريرة في فيتنام، إلا أن المحركات الجيوسياسية المعاصرة تضع مصالح البلدين في كفة واحدة، لذا عملت الولايات المتحدة على تقوية علاقتها مع فيتنام، وتوقيع اتفاقية ثنائية بين البلدين، وتسهيل دخول فيتنام منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٧م[٢١]، وتعزز ذلك التقارب بين الولايات المتحدة وفيتنام بعد أن أصبحت الصين أكبر خصم

١٩ **United States government**, FACT SHEET: Indo-Pacific Strategy of the United States, joe Biden, 2022, accessed on 9/5/2023, at: https://n9.cl/wd6kvj [1]

٢٠ شريف شعبان مبروك، «الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا»، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، تاريخ النشر 13 مارس 2016، تاريخ الدخول 2023/5/12، على الرابط: https://us.cutt//:SZgnT

٢١ ياسمين عبد اللطيف، "على الولايات المتحدة دراسة إعادة قواتها إلى فيتنام"، **جريدة الشروق**، تاريخ الدخول: 10/5/2023، متاح على الرابط: https://n٩cl.bm٦w١

لفيتنام بسبب المطالبات الصينية في بحر الصيني الجنوبي التي تُهدد أمن فيتنام وسيادتها لا سيما بعد سيطرة الصين على بعض جزر فيتنام في ١٩٩٢-١٩٩٤.

- العلاقات الأمريكية-الفلبينية: تُعد العلاقات الثنائية بينهما من أقدم العلاقات في المنطقة، والتي تتضمن اتفاق تم توقعيه عام ٢٠١٤م، للسماح باستخدام الولايات المتحدة لخمس قواعد فلبينية، يتم فيها استقبال التدريبات العسكرية الأمريكية المشتركة، ففي عام ٢٠٢٢ منحت الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار للتمويل العسكري للفلبين لتعزيز القدرات الدفاعية والتحديث العسكري، وتحرص الولايات المتحدة من خلال ذلك على إظهار قوتها وقدراتها العسكرية لاحتواء النفوذ الصيني، خاصة بالقرب من المنطقة المتنازع عليها (البحر الصيني الجنوبي)[٢٢].
- العلاقات الأمريكية-التايوانية: تستند تلك العلاقات الأمنية والاقتصادية على قانون العلاقات مع تايوان الموقع عام ١٩٧٩، والذي يُلزم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات مناسبة لتايوان تمكنها من الدفاع عن نفسها في مواجهة الصين الشعبية، وحُدث القانون عام ٢٠٠١؛ لتعزيز أمن تايوان والحفاظ على القوة الدفاعية لـ «تايبيه»، وتستخدم الولايات المتحدة تايوان كورقة ضغط على الصين[٢٣]. علاوة على ذلك، تقوم الولايات المتحدة بتقوية علاقاتها بالدول الأخرى المجاورة للصين مثل: سنغافورة وماليزيا ونيوزيلاندا، وتقوم بزيارات عديدة لتلك الدول؛ من أجل تعزيز حضورها في المنطقة، كما تُقدم الدعم لـ "اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، والهند"، وتعقد اتفاقيات أمنية وتجارية معهم؛ لتدعيم وجودها في المنطقة، والتي تُعد بمثابة حوافز أمريكية لحلفاء الولايات المتحدة لمواجهة الصين.

ثانيًا: الأبعاد الاقتصادية:

لم تقتصر أهداف الولايات المتحدة على مجرد مكافحة التهديدات والردع العسكري في مواجهة الصين، بل أصبحت الأداة الاقتصادية أكثر أهمية في الوقت الحالي، وبدت آثارها أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، خاصةً في مواجهة الصين القوة الاقتصادية الأكبر على مستوى العالم. وفي إطار ذلك سعت الولايات المتحدة جاهدة لتحقيق أهدافها في منطقة الإندو-باسيفيك كالحفاظ على المنطقة حرة ومفتوحة ضمانًا للوجود الأمريكي بها، وتعميق التحالفات الاقتصادية في المنطقة، وتشجيع الاستثمارات والنمو الاقتصادي من خلال شراكات جديدة؛ لتعزيز المنافع الاقتصادية المتبادلة وتوسيع التعاون مع الآسيان وجزر المحيط الهادئ[٢٤]، كل ذلك يعزز من الوجود الأمريكي في مواجهة الصعود الصيني في المنطقة، ومن أهم الأدوات التي تطرقت لها الولايات المتحدة هي تحقيق الشراكات مع دول المحيط، مثل:

١- الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ، وهي اتفاقية تجارة حرة متعددة الأطراف، بدأت الاتفاقية بين مجموعة صغيرة من الدول المُطلة على المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٥م، وهم بروناي، وتشيلي، ونيوزيلاندا، وسنغافورة، وأعلن "جورج بوش" عام ٢٠٠٨م بدء المحادثات التجارية مع تلك المجموعة، ومع تقدم المحادثات انضمت أستراليا، وفيتنام، وبيرو، وكندا، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ليصبح عددهم ١٢ دولة، وأُطلِق عليها المسمى الحالي "الشراكة عبر المحيط الهادئ- TPP"، وبعد مفاوضات ومحادثات عديدة تم

---

٢٢ () نرمين سعيد، "هل تستغل الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاتها الأمنية مع الفلبين في مواجهة الصين؟"، **المرصد المصري**، تاريخ الدخول: 12/5/2023، متاح على الرابط: https://eg.com.ecss.marsad//٧٦٩٤٨/

٢٣ () عطالله خيرة رهام، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادئ بعد الحرب الباردة، دراسة حالة: الصين**، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2019)، صـ 243.

٢٤ () حنين نبيل، «بناء التحالفات: ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو–باسيفيك"، **انتريجونال للتحليلات الاستراتيجية**، تاريخ الدخول: 11/5/2023، على الرابط: https://cl.n٩/roci٤

التوقيع على الاتفاقية في أوائل عام ٢٠١٦م[٢٥]. أصبحت تلك الشراكة محور استراتيجي هام الولايات المتحدة لا سيما في عهد أوباما، وكان من المقرر أن تصبح أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم، لكونها تضم ٤٠% من الاقتصاد العالمي تسيطر من خلالها الولايات المتحدة على أهم اقتصاديات المنطقة، ولتكون الآلية الأمريكية الأهم لتحجيم النفوذ الصيني المتزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تضمنت أحكامًا واسعة النطاق وقيودًا على رعاية الدول للصناعات مما مثل تحديًا للصين لكي تخفف من قبضتها على اقتصادها[٢٦].

ويُعد من أهم أهداف الشراكة تقوية تحالفاتها في المنطقة وتعزيز ارتباطها بالمؤسسات الإقليمية الآسيوية، حيث تقول "هيلاري كلينتون": "إن الشراكة عبر المحيط الهادئ ستعمل على تعزيز جهود التكامل الآسيوي الأوسع، ودعم المؤسسات الإقليمية مثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا، والمحيط الهادئ»، ولكن لم يستمر الوجود الأمريكي في الشراكة كثيرًا، فبعد وصول "دونالد ترامب" للحكم وتطبيقًا لمبدأ "أمريكا أولًا"، ومع تنديد المعارضة الداخلية للشراكة باعتبارها تكبد خسائر لاقتصاد الولايات المتحدة، انسحب ترامب من الاتفاقية[٢٧]، وفي المقابل انتهزت الصين الفرصة، وقامت بعقد اتفاقية "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"، والتي ضمت ١٥ دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢- الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ٢٠٢٢: قام ترامب بتعويض الاتفاقية من خلال تقديم مبادرات تعاون في المنطقة، ولكنها لم تكتمل، وطغى على علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة بعض الاهمال والفتور في عهد ترامب، ولكن سرعان ما عاد الاتفاق مجددًا في عهد الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن"، حيث أطلق في مايو عام ٢٠٢٢م شراكة تجارية جديدة وهي الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ مع ثلاث عشرة دولة هي الولايات المتحدة، واليابان، والهند، وأستراليا، وبروناي، وتايلاند، وماليزيا، ونيوزيلندا، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، والفلبين، وسنغافورة، وفيتنام، لضمان تعزيز القدرة التنافسية للولايات المتحدة مرة أخرى، وينص الاتفاق على زيادة التكامل الاقتصادي مع الدول الأعضاء، وهو ما يهدد الدور الاقتصادي للصين في المنطقة [٢٨].

ثالثًا: الأبعاد العسكرية:

بسطت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على آسيا والمحيط الهادئ لسبعة عقود من أجل حماية تجارتها وأراضيها ولهزيمة أي قوة بحرية أو جوية قد تهدد مصالحها في المنطقة، لكن مع تزايد النفوذ الصيني وتوسيع انتشارها في المنطقة، تحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحد من ذلك النفوذ من أجل حماية مصالحها والحفاظ على توازن القوة في المنطقة، بحيث يكون لها النفوذ الأقوى، وفي سبيل ذلك سعت لاحتواء النفوذ الصيني من خلال مجموعة من التحالفات العسكرية في المنطقة يأتي في مقدمتها التحالف الأمني الرباعي "كواد"، وتحالف العيون الخمس، وأخيرًا تحالف "أوكوس"[٢٩].

٢٥ () James McBride, Andrew Chatzky and Anshul Siripurapu, "What's Next for the Trans-Pacific Partnership (TPP)?", **Council on foreign relations**, accessed on: 12/5/2023, at: https://cutt.us/VV7pQ

٢٦ () عطالله خيرة رهام، **مرجع سبق ذكره**، ص. 237-233.

٢٧ () Will Kenton, "Trans-Pacific Partnership: Meaning, Overview, Alternatives", **investopedia**, accessed on: 12/5/2023, at: https://cutt.us/Yp8HU

٢٨ () ساكوراي ريكو، "شرح الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ»، **هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية**، NKH ، تاريخ الدخول 12/5/2023، متاح على الرابط التالي: https://cl.n9//:https8ah5r

٢٩ () حيدر علي حسين، «مسار العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء استراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة»، **مجلة**

١. تحالف العيون الخمس (Five Eyes):

يعرف اختصارًا بـ "FVFE" وهو تحالف استخباراتي يضم خمسة دول أنجلوسكسونية وهم: "الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا"، كان الهدف منه مراقبة الاتحاد السوفيتي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة فترة الحرب الباردة، وكان يعمل في الخفاء وعند زوال الاتحاد السوفيتي تم الاعتقاد بزواله، لكن مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تم إحيائه من منطلق مكافحة الإرهاب العالمي، وفي السنوات الأخيرة استخدم مجددًا من أجل مواجهة تهديدات الصين، ولتلبية الاحتياجات الاستراتيجية الخاصة بواشنطن وكوسيلة لاحتواء النفوذ الصيني. يُعد تشارك الدول الخمس للمعلومات الاستخباراتية ما هو إلا شكل صوري، لأن حقيقة الأمر أن الاعتماد على عين واحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تأتي المعلومات الاستخباراتية بشكل كلي من واشنطن؛ ولأن هناك اعتقاد بعدم كفاية العيون الخمس لاحتواء النفوذ الصيني طورت الولايات المتحدة التحالف الرباعي الأمني "كواد"، وتحالف "أوكوس" وغيرها من الدوائر الصغيرة المتكررة[٣٠].

٢. الحوار الرباعي الامني (كواد :Quad)

يُعد أهم تحالف بحري في منطقة الإندو-باسيفيك حاليًا، حيث يُعد إحدى أدوات ضمان ردع الصين لمنع هيمنتها على الإندو-باسيفيك، اجتمعت أربعة دول مُتمثلة في الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا، والهند عام ٢٠٠٧ على هامش منتدى الآسيان في مانيلا، وذلك بعد اقتراح رئيس الوزراء الياباني السابق "شينزو آبي" بغرض بحث كيفية تحجيم النفوذ الصيني المتزايد، فأجريت تدريبات بحرية كبيرة بجانب سنغافورة في خليج البنغال، كما دعم أوباما تأييده لهذا التحالف كركيزة في محوره نحو آسيا، فاضحت آلية التعاون الرباعي آلية إقليمية نشطة وفعالة، وبجانب تطوير العلاقات الثنائية بين دول التحالف من خلال الاتفاقيات المشتركة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ[٣١]، أعلن وزير الدفاع الأمريكي "ستيفن بيمون" خلال القمة الثالثة لمنتدى الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند في ٢٠٢٠ عن رغبة الولايات المتحدة في عقد شراكة مع الأعضاء الآخرين في الرباعية؛ لإنشاء منظمة شبيهة بالناتو "الناتو الآسيوي" للتصدي للنفوذ الصيني في منطقة الإندو-باسيفيك، لذلك أجرت دول كواد أربع مناورات بحرية في خليج البنغال وبحر العرب بمشاركة أستراليا. وترجع أهمية الحوار الرباعي في سعيه لمواجهة النفوذ الصيني في الفضاء، فقد بدأ التحالف برنامجًا لبناء أقمار صناعية تعمل بالطاقة الشمسية وهي تقنية يمكن أن تُحدث فارقًا في ميزان القوة العالمي[٣٢].

معالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد ٦، عدد ١، (2022)، صـ 64.

٣٠ () هيثم مزاحم، "تحالف العيون الخمس يكرس جهوده لمحاربة الصين"، **صحيفة غلوبال تايمز**، 21 حزيران 2022، تاريخ الدخول 11/5/2023، متاح على الرابط التالي: https://us.cutt.ly/j1slf

٣١ () فردوس عبد الباقي، « الحوار الأمني الرباعي وتحولات منطقة المحيط الهندي والهادئ»، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، تاريخ النشر ١٢/١١/٢٠٢٠، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/١٢، متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/١٢٢٥٥/

٣٢ () نوار محمد ربيع الخيري،» الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك "، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد ١٣، (2022)، صـ 7، 8.

خريطة رقم (٤) توضح نطاق تحالف "كواد"

Source: https://cutt.us/EIQI9

3. تحالف أوكوس (AUKUS):

هو تحالف أمني استراتيجي يضم كلًا من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأستراليا أُسس في ١٥ سبتمبر ٢٠٢١؛ لحماية مصالح هذه الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ظهرت ملامح هذا التحالف بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية تزويد أستراليا بأسطول من الغواصات المتقدمة التي تعمل بالطاقة النووية، فضلًا عن تعميق التعاون المشترك في مجالات التكنولوجيا العسكرية الجديدة مُتمثلة في الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والصواريخ التي تفوق سرعة الصوت[٣٣].

وعلى الرغم من أن الإعلان عن التحالف لم يحمل أي إشارة صريحة إلى الصين، إلا أنه كان من اليسير فهم أن عنوانه الرئيس: هو مواجهة الصين ومساعيها في أن تصبح القوة الاقتصادية والعسكرية المهيمنة في المنطقة، حيث يُعد التحالف في حد ذاته تطور جديد فيما يتعلق بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ لدوره الواضح في توطيد وجود الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لعقود قادمة؛ لتتمكن من خلاله من تعظيم قواتها البحرية لمواجهة القدرات المتزايدة للقوة البحرية الصينية[٣٤].

تأسيسًا على ما سبق، يمكن القول: إن إقليم الإندو-باسيفيك يُعد محور استراتيجي هام للولايات المتحدة الأمريكية، لذا سعت حثيثًا لتبني العديد من السياسات والتحالفات لتعزيز دورها في الإقليم، وذلك من خلال ثلاث أدوات: الأداة الدبلوماسية من خلال بناء تحالفات في المنطقة، الأداة الاقتصادية ودورها الهام لمواجهة قوة اقتصادية عالمية كالصين، لذا قامت باتفاقيات اقتصادية وتجارية عديدة في المنطقة، والأداة العسكرية التي تظل الأداة الأكثر أهمية وحسمًا مهما تقدمت العصور، والتي تجلت في عقد اتفاقيات لردع الصين وتهديدها منها اتّفاقية "كواد" و"أوكوس" وكذلك

٣٣ () "تحالف اوكوس.. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة"، **أسباب**، تاريخ النشر نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/EzvKJ

٣٤ () زياد طارق عبد الرزاق، «تحالف أوكوس AUKUS من حلف الأطلسي إلى حلف الهادئ.. دراسة مستقبلية لطبيعة الحلف وأسباب انطلاقه والمهام الموكلة إليه وفقاً لتأثير القوة البحرية جيوسياسيا»، **مجلة قضايا آسيوية**، العدد ١٣، (2022)، صـ 67.

تحالف "العيون الخمس".

رابعًا: استراتيجية جمهورية الصين الشعبية في التنافس على إقليم الإندو-باسيفيك

تنتهج جمهورية الصين الشعبية استراتيجية شاملة وموسعة في إقليم الإندو-باسيفيك؛ نظرًا لما يمثله هذا الإقليم من أهمية بالنسبة لـ «بكين»، فإقليم الإندو-باسيفيك يُعد بمثابة "الحديقة الخلفية" بالنسبة للصين الشعبية؛ لذلك تحتوي الاستراتيجية الصينية في هذا الإقليم في فحواها على الأبعاد والآليات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية.

- ### أهداف ومصالح جمهورية الصين الشعبية في الإقليم:

تتعدد وتتنوع مصالح وأهداف الصين في إقليم الإندو-باسيفيك، لذلك تسعى حثيثًا إلى ترسيخ أقدامها في الإقليم في مواجهة الولايات المتحدة، لما يمثله الإقليم من أهمية بالنسبة لها، لذلك عقدت الصين على مدار العقد المنصرم العديد من الاتفاقيات مع دول الإقليم، لتعزيز حضورها في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة، لمواجهة استراتيجية الاحتواء الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

أولًا: الاستراتيجية الصينية لـ "هو جينتاو":

تميزت الاستراتيجية الصينية في عهد الرئيس الصيني «هو جينتاو" بالتواضع مقارنة بالرئيس "شي جين بينغ"، حيث كان يرى أن الصين مازالت دولة نامية وينبغي عليها التركيز على التنمية الاقتصادية وتأمين مجالها الحيوي والسواحل القريبة دون الاصطدام بالقوى الأخرى، ومن ثم، فلم يكن للصين في عهده سياسة طموحة تهدف للسيطرة والتنافس.

ثانيًا: الاستراتيجية الصينية لـ "شي جين بينغ":

على العكس من رؤية «هو جينتاو" رأى الرئيس "شي جين بينغ" أن الصين ليست بالدولة النامية، وأنها بلغت من القوة الاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لأن تتحرك على المستوى الإقليمي والعالمي لتتحمل مسؤوليتها كدولة كبرى. وعليه، تبنت الصين في عهده استراتيجية طموحة تهدف للسيطرة وتعزيز النفوذ على المستوى العالمي بما يضمن مصالحها.

يتطابق المجال الجغرافي والجيوسياسي للإندوباسيفيك مع مجال واسع للمصالح والوجود الصيني عبر المسطحات المائية الممتدة بين المحيطين الهندي والهادئ، حيث يضم مناطق حساسة بالنسبة لسياسة الصين الخارجية، خاصة تلك المناطق الواقعة في محل نزاع مع بقية الدول التي تسعى للهيمنة في الإقليم؛ لذلك تسعى الصين في استراتيجيتها المعروفة بـ "عقد/ سلسلة اللآلئ»، وفحواها أن بكين في حاجة إلى إقامة شبكة من المنشآت والعلاقات العسكرية والأمنية والدبلوماسية على طول خطوط الممرات البحرية لحماية مصالحها الجيوستراتيجية والنفطية في الإقليم.

وتتمثل أهداف ومصالح الصين في إقليم الإندو-باسيفيك، في:

1- ضمان نجاح مبادرة الحزام وطريق الحرير الصيني: حرصت «بكين» خلال السنوات الماضية على توطيد أقدامها ونفوذها الإقليمي في منطقة الإندو-باسيفيك من خلال مبادرة الحزام والطريق وما تقدمه من مشروعات تنموية لتنمية دول تلك المنطقة،

حيث تنظر الحكومة الصينية إلى منطقة جزر المحيط الهادئ على أنها عنصر مهم في المبادرة، فالمنطقة مركز مهم واستراتيجي للشحن الجوي فيما يسمي بـ «طريق الحرير الجوي»، الذي يربط آسيا بأمريكا الوسطى والجنوبية[٣٥]. وتتكون المبادرة من عنصرين -كما أعلن الرئيس «شي جين بينج» في عام ٢٠١٣- وهما: الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري، والآخر طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، ويتضمن النطاق الجغرافي للحزام الاقتصادي لطريق الحرير ثلاثة خطوط برية استراتيجية: الأول: يبدأ من الصين إلى أوروبا (بحر البلطيق) مرورًا بآسيا الوسطى وروسيا. الثاني: يبدأ من الصين إلى منطقة الخليج العربي والبحر المتوسط مرورًا بغرب آسيا. الثالث: يبدأ من الصين إلى جنوب شرق آسيا وجنوبها والمحيط الهندي.

أما الطريق البحري فيمتد من بحر الصين الجنوبي عبر مضيق «ملقا» إلى المحيط الهندي، ويمتد إلى أوروبا، وآخر يعبر بحر الصين الجنوبي وصولًا إلى جنوب المحيط الهادئ، والهدف هنا هو بناء وتحسين الموانئ على طول الطرق البحرية التي تربط ساحل الصين[٣٦]. وتُعد منطقة جنوب شرق وآسيا وجنوب المحيط الهادئ، والتي تُمثل جزءًا مهمًا من منطقة الإندو-باسيفيك، مناطق استراتيجية رئيسة لطريق الحرير، وتُعتبر حماية القنوات البحرية في هذه المناطق جزءًا مهمًا من المصالح الاستراتيجية الصينية، وفي تقرير أعد في المعهد الجامعي للدراسات الاستراتيجية الصيني أشار إلى أن ٩٠% من التجارة الخارجية للصين تتم عن طريق النقل البحري خلال تلك المنطقة[٣٧]. ويتضح لنا بشكل جلي أن منطقة الإندو-باسيفيك تُمثل أهمية قصوى بالنسبة لنجاح مبادرة «الحزام والطريق» وتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية وسياسية للصين في المنطقة؛ لتعزيز وجودها في المنطقة.

2- استعادة تايوان كأولوية في منطقة الإندو-باسيفيك: تنوعت الاستراتيجيات التي تنتهجها الصين تجاه تايوان، حيث لم تقتصر «بكين» على تعزيز قواتها العسكرية لتحقيق الردع اللازم، ولكنها استخدمت استراتيجيات اقتصادية وعسكرية وسياسية لمواجهة «تايبيه». كما استخدامت «بكين» أيضا إجراءات غير عسكرية للضغط على «تايبيه»، فقد وضعت قيودًا على السياحة إلى تايوان، فانخفض عدد السياح الصينين من أكثر من ٤ ملايين عام ٢٠١٥ إلى ٢,٧ مليون عام٢٠١٩. كما ضغطت بكين على الشركات العالمية، بما في ذلك شركات الطيران وسلاسل الفنادق؛ لإدراج تايوان كمقاطعة صينية[٣٨]. ويتضح من العرض السابق أن تايوان تتمتع بأهمية بالغة للصين من المنظور الجيوسياسي، كما أنها تُعد مركز ثقل في السياسة الأمنية الصينية، لكونها تُمثل قيمة استراتيجية ضخمة في سلسلة التوريد العالمية للرقائق الالكترونية فائقة التقدم، كما أن «تايبيه» تتمثل الأولوية العسكرية القصوى للصين، حيث تُعتبر مسألة ضم تايوان للأراضي الصينية من أهم أولويات أجندة السياسة الخارجية الصينية إن لم تكن أهمها على الإطلاق[٣٩].

3- السيطرة على بحر الصين الجنوبي: يقع بحر الصين الجنوبي بالقرب من مقاطعات «قوانغدونغ" و»قوانغشي" و"فوجيان" و"تايوان" في الشمال، وينفصل عن بحر

---

٣٥ () هدير طلعت، «الاتفاقية الأمنية بين الصين وجزر سليمان: الدوافع والتداعيات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد٢٢٩، (يوليو ٢٠٢٢)، صـ١٩١.

٣٦ () نور حسين فيضي الرشدي، **الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ** (رسالة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2022)، صـ141.

٣٧ () **المرجع السابق**، صـ١٥٨.

٣٨ () صفاء محمد السيسي، «الأزمة التايوانية بين المصالح الأمريكية والرغبات الصينية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد٢٢٩، (يوليو٢٠٢٢)، صـ١٨٤.

٣٩ () أحمد جلال محمود عبده، «أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: (العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦ – 2022: دراسة حالة)"، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد٤، (أكتوبر ٢٠٢٢)، صـ١١٨.

الصين الشرقي بالطرف الجنوبي لمضيق تايوان، ويفصله عن المحيط الهادئ جزر الفليبين في الشرق، وعن المحيط الهندي أرخبيل سوندا الكبرى في الجنوب، ويحد شبه جزيرة الهند الصينية والملايو في الغرب ويربطه بالمحيطين الهادئ والهندي قناة «باشي» وبحر «سولو» ومضيق «ملقا» وأهم جزره «هاينان" و»هوانغيان" ومجموعة الجزر الأربعة: "دونغشا" و"شيشا" و»تشونغشا" و»نانشا""[٤٠].

وتدور النزاعات في بحر الصين الجنوبي بسبب سعي الدول التي تطل عليه للسيطرة على الجزر القريبة منها ومن مياهها الإقليمية مثل: (جزر سبراتلي وباراسل)، حيث تتنافس الصين وفيتنام على جزر باراسيل، بينما تطالب إندونيسيا وتايوان وفيتنام والفلبين وماليزيا بأجزاء مختلفة من جزر سبراتلي، وتطالب الصين هي الأخرى بأجزاء كبيرة في بحر الصين الجنوبي؛ لما يوجد به من مصادر وموارد طبيعية تسعى الصين إلى استغلالها لخدمة مصالحها وسياساتها التوسعية الجديدة، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لذلك البحر بالنسبة لـ «بكين»، حيث يصفه بعض الباحثين بأنه النسخة الصينية من البحر الكاريبي الأمريكي، أو كما تصفه الاستراتيجية الصينية بأنه "كنز الكنوز"؛ حيث تعتبر جزر باراسيل وسبراتلي منصات تمكن البحرية الصينية من ممارسة النفوذ والسيطرة على جميع أنحاء بحر الصين الجنوبي؛ لحماية مصالحها التجارية الاقتصادية، كما تزداد أهمية هذا البحر بالنسبة للصين في أنه يُحاذي العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية وقوة[٤١].

4- تأمين مضيق ملقا: يُعتبر مضيق «ملقا» أكبر قناة بين المحيط الهندي والهادئ، كما أنه أحد أهم ممرات الشحن في العالم من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية حيث يربط المضيق الاقتصاديات الآسيوية الرئيسة ببعضها البعض، ويصنف ضمن المضايق الستة الأكثر أهمية استراتيجية في العالم، كما يُعد من المسارات الثلاثة الأهم ضمن خطوط المواصلات البحرية لناقلات النفط العالمية؛ لذلك تركز الصين على هذا المضيق كأحد أهم المحاور في استراتيجيتها البحرية المتمثلة في طريق الحرير البحري[٤٢]. وتعاني مما يصطلح عليه في الفكر الاستراتيجي الصيني "مأزق ملقا" (Malacca Dilemma)؛ لذلك تسعى «بكين» إلى تأمين المضيق من أي أخطار، وضمان استمرار تدفق سلعها عبر المضيق؛ حيث يعد بالنسبة للصين خط النقل البحري الأكثر فعالية وحيوية من بين جميع طرق الشحن الأخرى؛ نظرًا لأن ٨٠% من واردات «بكين» النفطية تمر من خلاله، وبحسب الاحصاءات الحكومية الصينية، فحوالي ٦٠% من السفن التي تعبر المضيق سنويًا تتجه نحو الصين[٤٣].

5- ضمان حرية الملاحة في المحيط الهندي: يُصنف المحيط الهندي، الذي تمتد مساحته بين ثلاث قارات هي (آسيا، أفريقيا، أستراليا)، بأنه ثالث أكبر كتلة مائية، وهو بالإضافة إلى ذلك شريانًا رئيسًا من شرايين شبكة العولمة، فعبره يمر نحو ٨٠% من منتجات العالم من النفط والسلع المختلفة، و٥٠% من حركة النقل البحري بالحاويات، ونصف إجمالي البترول المنقول من العالم أجمع، كما تحوي أعماقه وكتل اليابس من حوله ما يقدر بثلثي الاحتياطي العالمي من البترول، والعديد من الاحتياطيات للمعادن النفيسة الأخرى، والأهم من كل هذا، أن المسالك البترولية في المحيط

---

٤٠ () شيوي قوانغ، **جغرافيا الصين** (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٨٧)، صـ٤.

٤١ () عبد العباس فضيخ دغبوش، نور حسين الرشيدي، «بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية"، **المجلة العربية للدراسات الجغرافية**، المجلد٥، العدد١٤، (يونيو٢٠٢٢)، صـ١٦٢.

٤٢ () حورية قصعة، "البعد الجيوبولتيكي لمضيق ملقا ضمن استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا"، **مخبر الدراسات القانونية البيئية (الجزائر)**، المجلد١٥، العدد٢، (ديسمبر ٢٠٢١)، صـ٢٤٨.

٤٣ () عبد القادر دندن، "استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو–باسيفيك"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد٥٨، العدد٢٣١، (يناير٢٠٢٣)، صـ٦٤،٦٣.

الهندي تُعتبر شرايين الحياة الاستراتيجية للعديد من الدول النامية والمتطورة، خاصة في دول شرق آسيا، بالإضافة إلى موقعه الجيبولوتيكي من الناحية العسكرية؛ حيث لا يمكن لأي دولة بحرية كبرى الاستغناء عن المحيط الهندي عند نشر وسحب قواتها[٤٤]، لذلك تسعى «نيودلهي» إلى جعل المحيط فضاءً خالصًا لهيمنتها، في حين تسعى «بكين» لزيادة حضورها في ذلك المحيط من أجل حماية إمداداتها الطاقوية، وتدفق تجارتها الخارجية، ومواجهة أي محاولة هندو-أمريكية لاحتوائها، وتهديد طرق تجارتها البحرية في هذا المحيط؛ ولهذا نجد للمحيط الهندي موقعه الحساس في الاستراتيجية الصينية؛ بالنظر إلى أهميته الفريدة كمحيط مركزي يجمع بين كل من المحيط الأطلسي والهادئ[٤٥].

- **أبعاد ومظاهر التنافس الصيني على الإقليم:**

تُعد الاستجابة الصينية في منطقة الإندو-باسيفيك ما هي إلا ردة فعل ناتجة عن السياسات الأمريكية في المنطقة ومحاولاتها المستمرة لتضييق الخناق على الصين الشعبية ومنع بسط نفوذها، حيث اعتمدت الولايات المتحدة في سياستها الإكراهية والضاغطة على الصين -كما أشرنا في المبحث السابق سالفًا- على وضع أطر مؤسساتية متعددة الأطراف تعمل على تنسيق وترابط الجهود مع الحلفاء في المنطقة.

كانت تلك الأطر بمثابة أذرع في مجالات وأبعاد شتى سياسية واقتصادية وعسكرية ساعدت في خدمة مصالح الولايات المتحدة بالتعاون مع أبرز الدول الحليفة لها ألا وهي "اليابان"، "أستراليا"، و"الهند"، حيث تمثلت الأطر في مستوى اقتصادي شمل اتفاقيات عدة منها اتفاقية "الهندو-باسيفيك الحرة والمفتوحة" والتي جاءت كردة فعل مضادة لمبادرة "الحزام والطريق"، بالإضافة إلى مستوى أمني وعسكري شمل توجهات أمريكية وسياسات أبرزها "منتدى الحوار الأمني الرباعي"، واتفاق "أوكوس" الثلاثي.

وفي حقيقة الأمر، فإن الصين قد سعت للتصدي والتسلح بأدوات وآليات يُطلق عليها "عناصر رافعة" قوية ومتعددة تهدف من خلالها إلى التصدي للتحديات التي تُجابهها والضغوطات الدولية المُمارسة عليها من ناحية، وتلبية طموحاتها الإقليمية والعالمية لاعتبارها دولة فاعلة ومؤثرة في سير وبنية النسق الإقليمي للمنطقة، والعالمي من ناحية أخرى، معتمدة في ذلك على مقومات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية.

أولًا: الأبعاد الدبلوماسية:

أصبحت منطقة الإندو-باسيفيك خلال السنوات الأخيرة منطقة تنافس بين تحالفات الدول المُستفيدة من الامتيازات التي يحظى بها الإقليم وعلى رأسهم دولة الصين التي خلعت عنها عباءات الدولة النامية الصديقة في الإقليم، وبدأت في سعيها الحثيث لفرض وجودها كقوة عالمية مُنافسة، حيث ازدهر ذلك الاعتقاد مع ظهور ما يُمكن تسميته "مبدأ مونرو صيني" عندما صرح «شي جين بينغ" أن الشعوب الأسيوية هي من عليها قيادة شؤون أسيا.

عملت الصين على إقامة العديد من الاتفاقات والآليات الدبلوماسية في إطار

---

٤٤ () عائش عواس، «تنافس القوى الدولية في المحيط الهندي وتأثيره على اليمن"، **مركز أبعاد للدراسات والبحوث**، تاريخ النشر ٢٠١٣/٦/٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٦، متاح على الرابط: https://cutt.us/rk٢١٣

٤٥ () عبد القادر دندن، "استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو–باسيفيك"، **مرجع سبق ذكره**، ص٦٤.

تأكيدها على كونها دولة رائدة فاعلة ومن أجل تعزيز التبادل الدبلوماسي، وتوسيع سبل التعاون في المجالات المختلفة: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأمنية ولعل من أبرز تلك التعاونات: منتدى التعاون الصيني الأفريقي، المنتدى العربي الصيني، وآلية الصين ودول وسط وشرق أوروبا CEES +١[٤٦].

نشطت الدبلوماسية الصينية على توسيع علاقاتها نحو جنوب المحيط الهادئ، حيث تقع في تلك المنطقة مجموعة من الدول الجزرية والتي كانت في حالة عزلة لفترة طويلة، ولكن مع تداعيات زيادة الاهتمام بالمنطقة أصبحت مركز مهم للعمليات مُتوقع في شأنه الحاجة مُستقبلًا، وكانت على رأس تلك العلاقات هو الاتفاق الأمني بين كل من الصين وجزر سليمان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تلك الجزر لجأت لتطوير سياسة تحوط استراتيجي تقوم على تبني خيارات سياسية متعددة الأطراف بهدف إحداث موازنة في التعامل مع مختلف الأطراف وتقليل المخاطر، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها بالقوى الكبرى وتجنب خسارة أو مواجهة أي منها، وهو ما تجلى في سياسة تلك الدول[٤٧].

عملت الاستراتيجية الصينية لتحقيق أهدافها الإقليمية الأساسية في المنطقة على الجمع بين كافة الأدوات المتاحة لها لتعزيز تواجدها في آسيا، كما حرصت الدبلوماسية الصينية عمومًا على تسويق الصورة السلبية التي تحملها عن الإندو-باسيفيك كمفهوم واستراتيجية، وأداة أخرى من أدوات تعزيز الهيمنة الأمريكية الأحادية، وفرض تصورات وقواعد واشنطن في التعامل الدولي، والوقوف في وجه كل محاولة لإعادة تشكيل النسق الدولي بما يتنافى مع المصالح الأمريكية[٤٨].

ثانيًا: الأبعاد الاقتصادية:

تُعد الصين الشعبية الدولة الرائدة عالميًا في مجال التجارة الخارجية، فعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الأول عالميًا من حيث حجم الناتج، إلا أن الصعود الاقتصادي الصيني يُمثل تحديًا لنظيرتها الأمريكية، حيث تفوق الاقتصاد الصيني على اقتصادات تُعد قوية مثل: اليابان، ألمانيا، وغيرها من الدول الأوروبية، مما زاد قوة الاقتصاد الصيني ليصبح الثاني عالميًا بعد الولايات المتحدة، بتسجيل معدل نمو في الناتج الداخلي يُقدر بـ ١٠,١%[٤٩]. تحتل الصين الشعبية المرتبة الأولى عالميًا فيما يتعلق بالناتج الداخلي الإجمالي بحسب معامل القدرة الشرائية (PPP) منذ عام ٢٠١٤. فبحلول جائحة كوفيد-١٩ انعكس ذلك بالسلب على معدلات النمو في الاقتصاد الصيني، حيث انخفضت إلى ٢,٣% في عام ٢٠٢٠، ولكن ذلك لم يستمر لفترة كبيرة، فسرعان ما تعافى الاقتصاد الصيني، حيث وصلت نسبة النمو إلى ٨,١% في عام ٢٠٢١ متجاوزة النسبة المتوقعة والتي قُدرت بنحو ٦% آنذاك[٥٠].

شهدت منطقة الإندو-باسيفيك خلال السنوات الخمس الماضية ضعف في دور المشاركة القيادية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالشؤون التجارية والقضايا الاقتصادية، الأمر الذي أحسنت الصين استغلاله بزيادة جهودها من أجل فرض الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وقد تم ذلك من خلال العديد من التحركات حال: مبادرة الحزام والطريق، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، مشاركة الصين

٤٦ (1) أحمد عبد الرحمن خليفة، «السياسة الإقليمية الصينية: استعادة السيادة، وبناء محور استراتيجي"، **مرجع سبق ذكره.**

٤٧ () صدقي عابدين، دلالات الاختراق الصيني جنوبي المحيط الهادي، **موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٨، متاح على الرابط التالي: https://:tutt.us/ZVpcA

٤٨ () عبد القادر دندن، "استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو–باسيفيك"، **مرجع سبق ذكره**، صـ٧٣.

٤٩ () عبد القادر دندن، "استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو–باسيفيك"، **مرجع سبق ذكره**، صـ٦٩.

٥٠ () خولة عزاب، **الاقتصاد السياسي للتنافس الأمريكي الصيني في التجارة الدولية**، (رسالة ماجيستير، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة قالما، ٢٠٢١)، صـ 51:54.

في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، والجهود المبذولة لتوسيع دول "البريكس" لتحقيق هدف بكين المتمثل في زيادة نفوذها العالمي، وخاصة في محيطها الإقليمي[٥١].

1- مبادرة الحزام والطريق:

يهدف ذلك المشروع إلى تأسيس بنية تحتية تربط الصين بالاقتصاديات العالمية في أوروبا، وآسيا، وأفريقيا. تشير الصين أيضًا إلى أن المشروع يهدف إلى تعزيز قدرتها على استثمار فوائضها المالية الضخمة، وقدرتها على الدخول إلى الأسواق العالمية، وتدعيم نفوذها الاقتصادي على طول طريق الحرير، الذي يتم تطويره في إطار تلك المبادرة. هناك اتجاهات ورؤى أخرى تنظر إلى ذلك المشروع بعيدًا عن عوائده الاقتصادية للصين مُشيرة إلى أنه يهدف إلى تنظيم وتكوين تفاعلات إقليمية وما رواء إقليمية لتطويق حركة الولايات المتحدة، وتعزيز النفوذ والهيمنة الصينية في المنطقة[٥٢].

خريطة رقم (٥) توضح حدود مشروع الحزام والطرق

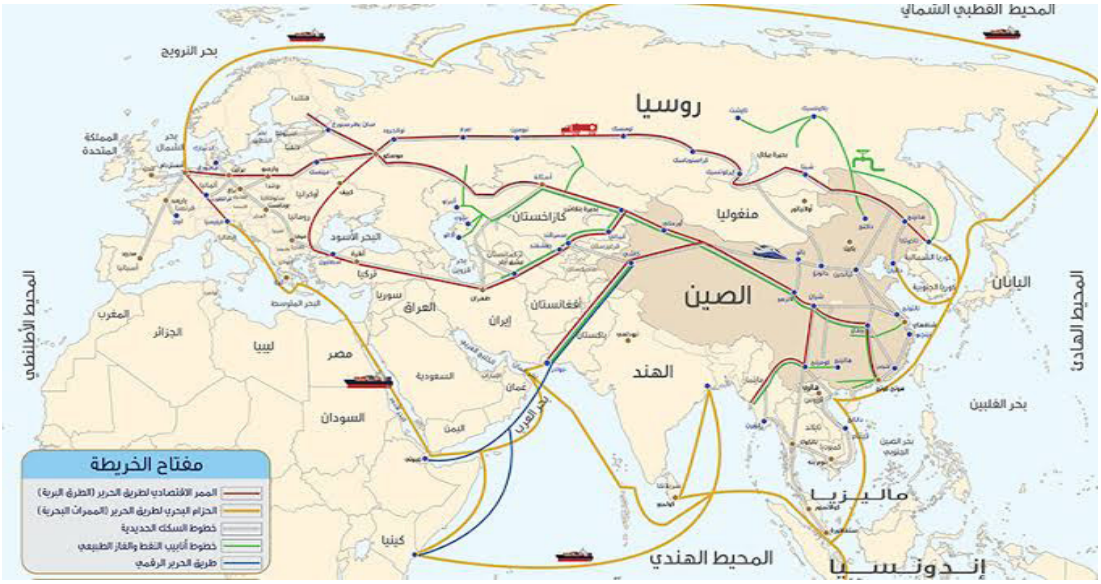

Source: https://cutt.us/dGmrR

2- البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية:

يُعد تأسيس ذلك البنك ردة فعل وتلبية لحاجة ظهرت على السطح، وهي توفير الدعم المالي لتطبيق استراتيجية "الحزام والطريق"، كما هدف تأسيسه أيضًا إلى المساهمة في بناء البنية التحتية للدول على طول طريق الحرير وغيره من الدول الأخرى. لقي تأسيس ذلك البنك قبول واستجابة هائلة في جميع أنحاء العالم، والذي بدأ برأس مال صغير سرعان ما وصل إلى مئة مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام ٢٠١٥، ساهم بها ما تجاوز الخمسين دولة[٥٣]. ويضم البنك العديد من دول المنطقة

٥١ تقديرات، "مرونة التحرك: كيف تستفيد جزر الهندو- باسيفيك من التنافس الأمريكي الصيني"، **مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية**، العدد ١٠٨، (2022)، صـ 2-1.

٥٢ طارق عزيزة، "استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، ٢٠١٧، صـ 13،15.

٥٣ أحمد عبد الرحمن خليفة، "السياسة الإقليمية الصينية: استعادة السيادة، وبناء محور استراتيجي"، **مركز الحضارة للدراسات والبحوث**، ٢٠٢٢، تاريخ الدخول 8/5/2023، متاح على الرابط التالي: https://pw.2u//:IUAbrS

منها: كوريا الجنوبية، وميانمار، وأفغانستان، وباكستان. كما أن الهدف الرئيس بجانب الاعتبارات التمويلية، هو تعزيز اتجاه بديل للعولمة بما يضمن الحد من تأثير تطبيق الرأسمالية الشاملة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي. تطور البنك بشكل كبير خلال سنوات قليلة وتجاوز عدد مساهميه وداعميه مئة دولة، كما أنه من المتوقع له تحجيم هيمنة المؤسسات المالية العالمية الغربية مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد التي تستعملهما الولايات المتحدة للتحكم في سيادة الدول وقراراتها[٥٤].

3- اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة:

تُعد تلك الاتفاقية من أدلة نجاح الصين في تدعيم وتقوية حضورها القوي على الساحة الدولية، حيث استطاعت أن تُقنع عدد لا بأس به من الدول على توقيع الاتفاقية في عام ٢٠٢٠، وضمت تلك الاتفاقية ١٥ دولة من الدول الآسيوية والواقعة في المحيط الهادي، وعملت تلك الاتفاقية على تغطية سوق يضم ٢,٢ مليار نسمة أي ما يقرب من ٣٠% من سكان العالم، حيث بلغ الناتج المحلي ٢٦,٢ تريليون دولار أمريكي أي ما يقارب ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ لتكون منطقة التجارة الحرة الأكبر عالميًا، ومن أهم الدول الموقعة على الاتفاقية إلى جانب الصين (اليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، إضافة إلى دول الآسيان العشر)[٥٥].

ثالثًا: الأبعاد العسكرية:

يُعد النجاح النسبي للصين في مواجهة جائحة كورونا مقارنةً بالولايات المتحدة من أسباب إدراك الصين لموقعها الدولي الحالي، وأنها في ظل ما يمر به النسق الدولي من تغيرات، فإنها تحاول أن تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة من خلال سعيها إلى الوصول للريادة العالمية. وانطلاقًا من تلك الرؤية، وباعتبار أن منطقة الإندو-باسيفيك تُمثل شرارة الانطلاق لأهميتها المذكورة سلفًا، فإن ردة فعل الصين على إقامة تحالف عسكري "أوكوس" في المنطقة كانت مُغايرة للنهج الذي كانت تتبعه الصين سابقًا، حيث لا تستبعد بعض التقديرات إمكانية تورط القوتين في مواجهة غير مباشرة أو محدودة، في حين يظل خيار المواجهة العسكرية الشاملة والمباشرة مستبعدًا في الوقت الحالي[٥٦].

عملت الصين على تطوير قواتها العسكرية ضمن مشروع "التحديثات الأربعة"، والذي كان من ضمنه العمل على تطوير آليات القوة العسكرية بخاصة القوة البحرية، لكونها تطل على مسطحات مائية واسعة في منطقة المحيط الهادي، والتي تشمل بحار حيوية لها حال بحري الصين الشرقي والجنوبي، كما عززت من وجودها العسكري في جنوب المنطقة من خلال اتفاقها الأمني مع جزر سليمان، والذي يسمح بتواجد للقوات الصينية على الجزر وهو ما يشكل خطرًا على أستراليا، واليابان، ونيوزيلاندا. ومن ثم فإنه يمكن القول إن منطقة الإندو-باسيفيك تُعد مركزًا للعمليات البحرية الرئيسة للصين، وتتضمن مناطق بحرية محل نزاع بين الصين والدول الأخرى في الإقليم، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في تلك البحار، كما أن منطقة الإندو-باسيفيك محتضنة لمسارات أهم طرق المواصلات البحرية الناقلة للسلع وإمدادات الطاقة الصينية[٥٧].

٥٤ () **المرجع السابق.**

٥٥ () عبد القادر دندن، "استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو–باسيفيك"، **مرجع سبق ذكره**، صـ٧٠.

٥٦ () "مآلات دولية، تحالف "أوكوس".. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة"، **مجلة أسباب**، العدد، ٢٤، (2021)، صـ4.

٥٧ () أنس القصاص، «عبر استراتيجية اللقاءات الثلاثة (Triple –F).. هل توقع الصني بالولايات المتحدة في "فخ

تحولت القوة البحرية الصينية نتيجة للجهود الصينية إلى أكبر قوة بحرية في آسيا؛ وذلك لامتلاكها ثلاثة أساطيل وهي: أساطيل البحر الشمالي، البحر الجنوبي، والبحر الشرقي. كما أنها تمتلك أكبر أسطول غواصات في آسيا منها ما يعمل بالطاقة النووية، بالإضافة إلى عمليات تطوير أسلحة أخرى حال: الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للسفن، والغواصات، ونظم الاستطلاع البحري، وكذلك عملت على انشاء الجزر الاصطناعية وعسكرتها في بحر الصين الجنوبي، كما طورت حاملات طائرات خاصة بها، كما أن «بكين" تصدرت قائمة أكبر الأساطيل البحرية العالمية من حيث مجموع القطع العسكرية البحرية المتنوعة متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية[٥٨]. وعملت الصين على الإنفاق فيما يتعلق بمناوراتها وتدريباتها العسكرية وذلك كي تُبرز قوتها ولرفع الجاهزية القتالية لجيشها تلبيتًا لاعتقاد قيادي مفاده أن الوضع الاستراتيجي في المنطقة يشهد تصعيدًا متزايدًا في الاضطرابات، حيث عقب تصريحات "جو بايدن" والتي كان مفادها التزام بلاده بحماية "تايبيه" كانت ردة فعل بكين هو القيام بتدريبات عسكرية على مقربة من سواحل تايوان للرد على التنسيق الأمريكي- التايواني، بالإضافة إلى تحذير واشنطن بعد جولة "بايدن" الآسيوية وما تضمنتها من قرارات وتحذيرات استفزازية لبكين من خوض أي عمل عسكري لتغيير الوضع القائم في "تايبيه"[٥٩]. وعليه، فإنه بات من الواضح مدى أهمية منطقة الإندو-باسيفيك لجمهورية الصين الشعبية، حيث تتعدد وتتشابك مصالحها في المناطق المذكورة سالفًا منها: تايوان، بحر الصين الجنوبي، ومضيق ملقا.

خامسًا: مستقبل التنافس الأمريكي-الصيني في إقليم الإندو-باسيفيك

دأب باحثو العلوم السياسية، خاصة العلاقات الدولية، عند دراسة مستقبل قضية معينة، أن يطرحوا سيناريوهات عدة، لكن محاولة استشراف التنافس بين الولايات المتحدة والصين في إقليم الإندو-باسيفيك لا تحتاج إلى وضع سيناريوهات من قبيل تراجع التنافس أو بقائه على حاله أو استمراره، لكون مستقبل التنافس في الإقليم يتوقف على مدى قدرة القوى الكبرى على إدارة تناقضات مصالحها بما لا يُخل بالأمن الإقليمي للمنطقة والعالم أجمع، لا سيما وأن المنطقة مدججة بالصراعات التاريخية المتجذرة، والتي مازال جزءًا كبيرًا منها عصي على الحل، فضلًا عن امتلاك العديد من دول المنطقة للأسلحة النووية، وهو ما يُشكل ضمانة للردع وللتوازن الاستراتيجي بين القوى المتنافسة. إضافة إلى سعي قوى صاعدة حال الهند التي يُنظر لها على أنها قوة تصحيحية في النسق الإقليمي إلى تبني موقف متوازن، فبالرغم من انخراطها في ترتيبات الدفاع الأمني الأمريكي لاحتواء النفوذ الصيني، إلا أنها قابلت ذلك بانضمامها إلى منظمة «البريكس" وتعزيز تعاونها الاقتصادي مع الصين. وينطبق الحال كذلك على أستراليا التي تُعد أول شركاء واشنطن الأمنيين والتاريخيين في المنطقة، وتُعد كذلك من أكبر شركاء الصين التجاريين بالرغم من تخوفها الدائم من بكين.

وجدير بالذكر، أنه بالرغم من اشتداد حالة التنافس بين الولايات المتحدة والصين في الإقليم، إلا أن الطرفين يرتبطان بجملة من المصالح الاقتصادية على المستوى العالمي التي من الممكن أن تدفع طرفي التنافس إلى التريث والتوازن في التحركات ومُراعاة شواغل القوى الأخرى، بما يضمن عدم تصعيد الأمور في بعض القضايا محل الخلاف إلى حد الصدام والصراع، ولضمان عدم خروج جملة التفاعلات في الإقليم عن إطار التنافس. وعليه، فإنه يُرجح استمرار حالة التنافس، بل تصاعد

ثيوسيديدس"، **مركز ستراتيجيكس**، (٢٠٢٢)، صـ١٥، ١٦،١٧،١٨.

٥٨ () أنس القصاص، **المرجع السابق**، صـ ٢٠.

٥٩ () أنس القصاص، "ممكنات التحالف العسكري الصيني الروسي وتأثيراته على المعادلة الأمنية في الإندو–باسيفيك"، **مركز ستراتيجيكس**، ٢٠٢٣، تاريخ الدخول 8/5/2023، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/2uwpRfU

حدته أيضًا، وهو ما تُشير إليه مجموعة من العوامل والمعطيات الواقعية يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

استمرارية الخلاف بين الصين والولايات المتحدة حول طبيعة النسق الدولي: فكما سبقت الإشارة ترغب الصين في تغيير النسق الدولي لآخر متعدد الأقطاب تمارس فيه دور أكبر يُعبر عن مصالحها ويتماشى ومكانتها الدولية، وهو ما ترجمته بكين من خلال تحركاتها، والتي منها على سبيل الذكر دعمها الهياكل الإقليمية متعددة الأطراف، وطرحها مبادرة للأمن العالمي، والتي سبق وأن روجت لها كإحدى طرق إصلاح النظام الدولي الحالي. فقد أكدت أن التحديات التي تواجه العالم تستلزم تضافر الجهود وإدارة القضايا من منطلق تعددية قطبية تعاونية.

الإمكانات الاقتصادية الضخمة التي تملكها دول الإقليم: والتي ترشحه لأن يصبح مركز الثقل السياسي والاقتصادي خلال المرحلة المقبلة، وتساعد من يمتلكها على دعم مكانته الدولية، وهو ما سعت الصين لاستغلاله عبر عدة مشروعات إقليمية حال مبادرة الحزام والطريق، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. كما سعت الولايات المتحدة إلى ترجمته من خلال اتفاقية شراكة المحيط الهادئ TPP، والإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ٢٠٢٢.

استمرار الصعود والتقدم الصيني: والذي يرتبط في المدرك الذهني للقادة الأمريكان بكونه يُمثل خطر استراتيجي يمكن أن يُهدد أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الإقليم، وهو ما دفع الولايات المتحدة لتبني استراتيجيات مضادة للتعامل مع كافة التحركات الصينية على المستوى العالمي وبالأخص في إقليم الإندو-باسيفيك؛ لكونه يُعد مسرح العمليات الذي يشهد أكثر التفاعلات حساسية بين الطرفين.

ضبابية المشهد وعدم الاتفاق حول القضايا والأزمات الكبرى، والتي تتجلى في اختلاف الرؤى حول كيفية إدارة هذه القضايا، إذ تسعى بكين لإدارة تلك القضايا من منظور تعددي يراعي شواغل كافة الأطراف ومصالحهم مقابل سعي واشنطن لإعادة تفعيل هيمنتها والاستمرار في القيام بدورها وإدارة الأزمات من منظور الأحادية القطبية، وهو ما قد يدفع الصين والولايات المتحدة باعتبارهما رأسا الحربة في النسق الدولي المُقبل لانتهاج سلوكيات ستتعارض بالضرورة -إن لم يكن بالكلية، ففي أضعف الإيمان ستتعارض في بعض الملفات محل الخلاف- وهو ما سيؤدي بطبيعة الحال لتغليب لغة المصالح بين الطرفين ومن ثم زيادة حدة حالة التنافس لتحقيق تلك المصالح.

السعي الأمريكي المستمر لتحجيم النفوذ الصيني: من خلال تضيق الخناق عليها وحصارها في أضيق نطاق ممكن داخل الإقليم من خلال سلسلة التحالفات التي عقدتها (كواد - أوكوس) ودعمها وتسليحها المستمر لحلفائها في الإقليم، وهو ما دفع بكين لمحاولة الالتفاف على تلك التحركات ومواجهتها من خلال زيادة تسلحها وانفاقها العسكري، وهو ما قد ينتج عنه تزايد الشكوك والتخوف بين كلا الأطراف ومن ثم زيادة حدة المنافسة.

تمسك الولايات المتحدة والصين بتعزيز النفوذ في الإقليم: بالنظر إلى المكاسب الكبيرة التي يمكن تحقيقها من جراء هذا الوجود، ومن ثم فلن يتردد كلا الطرفين في خوض غمار هذا التنافس، فواشنطن لم تدخر جهدًا للعودة إلى الإقليم، كما أنها أكدت أنها ترغب في تأسيس معادلة جديدة للتفاعلات داخل الإقليم، وهو ما نصت عليه صراحةً في استراتيجيتها التي من ضمن أهدافها «الحفاظ على منطقة الإندو-باسيفيك حرة ومفتوحة ومتقدمة»، وترجمته إلى تحركات فعليه من خلال

تحالف «كواد» وتحالف «أوكوس"، فيما تستمر بكين بقوة في تعزيز نفوذها من خلال سبل عدة منها الاتفاق الأمني مع جزر سليمان، واستمرارها في بناء قوتها البحرية وعسكرة جزر بحر الصين الجنوبي.

وتأسيسًا على ما سبق، يتضح لنا أن واشنطن لا تريد لأي منافس أن يُزاحمها في دورها العالمي، وهو الأمر الذي يطرح على الصين علامات استفهام فيما يتصل بقدرتها على مجاراة خطوات واشنطن، لاسيما في مجالات القوة الناعمة، والقوة الاقتصادية، والانفاق العسكري الذي لا زالت الولايات المتحدة تتربع على عرشه حتى الآن، ولكن على الناحية الأخرى لا يمكن أن نغفل نجاح السياسة الصينية في استيعاب ذلك وسعيها المستمر في محاولة تقديم نموذج بديل للنموذج الأمريكي، إذ يمكن القول بتفوق الصين في المجالات الاقتصادية ونمو قوتها الناعمة بشكل متسارع، ولكن لا تزال الغلبة لواشنطن في المجالات العسكرية، وهو ما تُدركه بكين وتسعى حثيثًا لتقليص الفارق بينهم مستغلة قوتها الاقتصادية في ذلك. وعليه، وفي ظل ضبابية المشهد الدولي الراهن وحالة عدم اليقين التي تسود العالم بخصوص بنية النسق الدولي في المرحلة المقبلة وشكل التحالفات والتكتلات التي بدأت معالمها بالظهور من خلال حالة الاصطفاف والدعم سواء المُعلن أو الضمني في القضايا الخلافية التي تُحفز أكثر على التنافس، يمكننا أن نُرجح استمرار واشتداد حالة التنافس بين الطرفين داخل الإقليم مع احتمال اتساع رقعتها لتشمل نطاقات أخرى مع تنوع وتطور أبعادها لتمتد لمجلات أخرى غير تقليدية.

ختامًا: مع توالي التطورات والأحداث في النطاق الجيوستراتيجي الواسع في منطقة الإندو-باسيفيك، التي تُصنف حاليًا كمركز للتفاعلات والتحولات الاستراتيجية الأكثر تأثيرًا في مستقبل وبنية النسق الدولي والتوازنات الاستراتيجية؛ لأن الأمر يتعلق بنطاق تفاعلات تتصارع ضمنه القوى الأكبر عالميًا، على رأسها الولايات المتحدة والصين، واليابان، والهند، وأستراليا كذلك، في مواجهة ذات أدوات وأبعاد متعددة، دبلوماسية واقتصادية واستراتيجية وأمنية، لذلك فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

انتهجت الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة استراتيجية متعددة الجوانب، بالإضافة إلى تبنيها للعديد من الترتيبات والأدوات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية؛ لتحقيق أهداف استراتيجية في منطقة الإندو-باسيفيك، من أهمها العمل على تفعيل وتنفيذ اتفاقية منطقة الإندو-باسيفيك الحرة والمفتوحة، وتفعيل منتدى الحوار الرباعي الأمني «كواد»، بالإضافة إلى اتفاق "أوكوس" الثلاثي، وتحالف العيون الخمس، وكذلك عقد عدة اتفاقيات مع دول جرز المحيط الهادئ؛ لتعزز من وجودها في المنطقة.

أما الصين، فقد سعت إلى كسب ود الأطراف الإقليمية خصوصًا أنها توجد في إقليم بالغ الأهمية، وذي موقع استراتيجي مهم وغني بالثروات المادية والبشرية التي جعلت أغلب الأطراف الدولية توجه الاهتمام صوبه، لذلك انطلقت الاستراتيجية الصينية في هذا الإقليم الحيوي بوصفه قاعدة رئيسة؛ لتحقيق الدور والفاعلية الصينية المنشودة، ونظرًا لإدراك الصين أهمية إقليم الإندو-باسيفيك والفواعل الصاعدة فيه خصوصًا بعد أن انتقل مركز الثقل الدولي والعالمي من الغرب إلى الشرق وتحديدًا في الإقليم محل الدراسة، لذلك دأبت الصين لتثبيت وجودها الفعال في الإقليم، وتقوية نفوذها وتأثيرها؛ لتكون عنصرًا داعمًا لأغلب الدول الآسيوية في الإقليم بالشكل الذي يجعل هذه الدول تنظر إلى الصين بوصفها الدولة الآسيوية الأهم والأكثر فاعلية في الإقليم والنموذج الذي يُحتذى به في مجالات عدة.

اعتمدت بكين على نفوذها وتغلغلها الاقتصادي عبر مبادرة الحزام والطريق، خصوصًا لربط دول المنطقة بدوران عجلتها الاقتصادية، فضلًا عن جهودها لتطوير قوتها العسكرية، لاسيما البحرية، بالإضافة إلى عزمها القوي على تطوير وتحسين علاقاتها الأمنية مع الدول الجزرية في المحيط الهادئ خاصة جزر سليمان، وتعميقها لعناصر قوتها الناعمة المختلفة لخطب ود دول المنطقة، حتى تستطيع مجابهة التواجد الأمريكي في المنطقة.

وخلاصة القول: إنه تكمن الخطورة في تفاعلات المنطقة في إمكانية خروجها عن التنافسية السلمية نحو العسكرة والمواجهة المسلحة، حال فشل الترتيبات السياسية والاقتصادية في احتواء الخلافات بين الصين والولايات المتحدة في المنطقة، لاسيما في حالة دخول الصين «تايبيه» التي تعد مفتاح الاضطرابات الكبرى المتوقعة في المنطقة، بالإضافة إلى وجود مصادر نزاع واضطراب في بحر الصين الجنوبي والشرقي كذلك، وكذا تخوف كل طرف من أن يعمل أي منهم على عرقلة حركة الملاحة البحرية الحيوية في منطقة الإندو-باسيفيك. وفي ظل اكتظاظ المجال الجيوستراتيجي للمنطقة بالقوى النووية، والكثافة السكانية الكبيرة، وطبيعة المصالح والرهانات الحيوية لكل طرف هناك، تزداد خطورة نشوب أي نزاع في المنطقة أو تفجر الصراعات الكامنة والمتجذرة بما قد يؤثر بالسلب على الأمن الإقليمي والعالمي.

قائمة المصادر والمراجع:

(أ) المراجع باللغة العربية:

أولًا: الكتب العلمية:

1- بالبعير، عبد الوهاب بن صالح، الولايات المتحدة الأمريكية من المستعمرة إلى المهيمنة، (جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ١، ٢٠٠٥).

2- فواز، عبد العزيز سليمان، محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٦).

3- قوانغ، شيوي، جغرافيا الصين (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٨٧).

ثانيًا: الدوريات والمجلات العلمية:

1- القصاص، أنس، عبر استراتيجية الفاءات الثلاثة (Triple -F).. هل توقع الصين بالولايات المتحدة في "فخ ثيوسيديدس"، مركز ستراتيجيكس، (٢٠٢٢)، صـ ١-١٩.

2- السيسي، صفاء محمد، الأزمة التايوانية بين المصالح الأمريكية والرغبات الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٢٩، (يوليو٢٠٢٢)، صـ ١٨٢-١٨٩.

3- بوزيدي، عبد الرازق، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ٢، (٢٠٢١)، صـ ٣٢٠-٣٣٣.

4- تقدير استراتيجي بعنوان: "مرونة التحرك: كيف تستفيد جزر الهندو _ باسيفيك من التنافس الصيني الأمريكي؟"، مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، العدد ١٠٨، (١٦ نوفمبر ٢٠٢٢)، صـ ١-٦.

5- حلال، أمينة، "جنوب شرق آسيا: دراسة جيوستراتيجية وأمنية"، المعهد المصري للدراسات، تاريخ النشر ٢٠٢٢/٩/٢٧، صـ ١-٦٣.

6- حسن، حنان فالح، "استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصين بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١"، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٣، (سنة ٢٠٢٠)، صـ ٥٤١-٥٦٠.

7- حسين، حيدر علي، "مسار العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء استراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، مجلد ٦، عدد ١ (سنة ٢٠٢٢)، صـ ٤١-٧٢.

8- دندن، عبد القادر، "التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك (دراسة حالة)"، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٥، العدد ٢٢٢، أكتوبر (٢٠٢٠)، صـ ١٤-٢٧.

9- دندن، عبد القادر، "استراتيجية الصين في الصراع حول الهندو-باسيفيك»، مجلة السياسة الدولية، المجلد٥٨، العدد٢٣١، (يناير٢٠٢٣)، صـ ٥٨-٨٢.

10- دغبوش، عبد العباس فضيخ، نور حسين الرشيدي، بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المجلده، العدد١٤، (يونيو٢٠٢٢)، ١٥٥-١٩٠.

11- دريسي، حنان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة مدارات سياسية، المجلد ٥، العدد ٢، (٢٠٢١)، صـ ٢٣٩-٢٥٣.

12- ربيع، نورا محمد، "الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو-باسيفيك"، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد ١٣، (٢٠٢٢)، صـ ٢-١٦.

13- طويل، نسمة، "ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، تاريخ النشر ٢٠١٧، العدد ١٠، صـ ٢٩-٣٨.
14- طلعت، هدير، الاتفاقية الأمنية بين الصين وجزر سليمان..الدوافع والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٢٩، (يوليو ٢٠٢١)، صـ ١٩٠-١٩٥.
15- عبد الرزاق، زياد طارق، "تحالف أوكوس AUKUS من حلف الأطلسي إلى حلف الهادئ.. دراسة مستقبلية لطبيعة الحلف وأسباب انطلاقه والمهام الموكلة إليه وفقًا لتأثير القوة البحرية جيوسياسيًا "، مجلة قضايا آسيوية، العدد ١٣، (سنة ٢٠٢٢)، صـ ٥٧-٨٨.
16- عزيزة، طارق، استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (فبراير ٢٠١٧)، صـ ١-٢٣.
17- عبده، أحمد جلال محمود، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: (العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦ - ٢٠٢٢: دراسة حالة)"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد٤، (أكتوبر٢٠٢٢)، صـ ٩٩-١٦٥.
18- قصعة، حورية، البعد الجيوبولتيكي لمضيق ملقا ضمن استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا، مخبر الدراسات القانونية البيئية (الجزائر)، المجلد١٥، العدد٢، (ديسمبر٢٠٢١)، صـ٢٣٩، ٢٥٨.
19- مآلات دولية، تحالف "أوكوس" الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة، مجلة أسباب، العدد، ٢٤، (٢٠٢١)، صـ١-١٠.
20- وهبان، أحمد، "الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد ٢، صـ ٩-٦٨.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

1- الرشدي، نور حسين فيضي، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ (رسالة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢).
2- خليفة، أحمد عبد الرحمن حسن، التنافس الأمريكي _ الصيني في غرب أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٩_ ٢٠٢٠ (رسالة مُقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية).
3- رهام، عطالله خيرة، الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادئ بعد الحرب الباردة، دراسة حالة: الصين، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٩).
4- طيب، ثيزيري سي، التنافس الاقتصادي الأمريكي_ الصيني في إقليم جنوب شرق آسيا ٢٠٠٨-٢٠١٩، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، ٢٠١٨-٢٠١٩).
5- عزاب، خولة، الاقتصاد السياسي للتنافس الأمريكي الصيني في التجارة الدولية، (رسالة ماجيستير، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة قالما، ٢٠٢١).
6- عبد النجار، محمود علي، الصين في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٩-٢٠٢٠، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى عمادة الدراسات العليا، ٢٠٢١).

رابعًا: المواقع الإلكترونية:

1- القصاص، أنس، ممكنات التحالف العسكري الصيني الروسي وتأثيراته على المعادلة الأمنية في الإندو-باسيفيك، مركز ستراتيجيكس، ٢٠٢٣، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٨، متاح على الرابط التالي: https://:ru.pw/uRfUam
2- الطواجني، هيثم، "اليابان والاستراتيجيات الجديدة للأمن القومي والدفاع"، مجلة

السياسة الدولية، تاريخ النشر ٢٠٢٣/١٢/١٣، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٧، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/XV٨٣١
3- خليفة، أحمد عبد الرحمن، السياسة الإقليمية الصينية: استعادة السيادة، وبناء محور استراتيجي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٨، متاح على الرابط التالي: https://pw.cu/SrbAUI
4- ريكو، ساكوراي، "شرح الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ"، هيئة الإذاعة والتلفزيون اليابانية NKH، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/١٢، متاح على الرابط: https://nc.cl/rohaA٨
5- سعيد، نرمين، "هل تستغل الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاتها الأمنية مع الفلبين في مواجهة الصين؟"، المرصد المصري، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/١٢، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/wOM٣٦
6- عبد اللطيف، ياسمين، "على الولايات المتحدة دراسة إعادة قواتها إلى فيتنام"، جريدة الشروق، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/١١، متاح على الرابط التالي: https://c.n٩/mb٦wI
7- عابدين، صدقي، دلالات الاختراق الصيني جنوبي المحيط الهادي، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية ولاستراتيجية، ٢٠٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٨، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/vMEun
8- عواس، عائش، تنافس القوى الدولية في المحيط الهندي وتأثيره على اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تاريخ النشر ٢٠١٣/٦/٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٦، متاح على الرابط: https://cutt.us/rkI٣٢
9- هلال، علي الدين، "الإندو-باسيفيك والتنافس الاستراتيجي بين أمريكا والصين"، جريدة العين الإخبارية، تاريخ النشر ٢٠٢١/١١/٢٧، تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٥/٦، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/m٦٤٤P
10- عبد الباقي، فردوس، "الحوار الأمني الرباعي وتحولات منطقة المحيط الهندي والهادئ"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠/١١/١٢، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/١٢، متاح على الرابط التالي: https://ecss.com.eg/١٢٢٥٥/
11- عبد المجيد، مروة محمد عبد الحميد، دراسة بحثية في "التغير والاستمرار في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١-٢٠١٥)"، المركز الديمقراطي العربي، ١٩ يناير ٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=٢٦١٥٧
12- مبروك، شريف شعبان، "الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر ١٣ مارس ٢٠١٦، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/١٢، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/CEcEK
13- مزاحم، هيثم، "تحالف العيون الخمس يكرس جهوده لمحاربة الصين"، صحيفة جلوبال تايمز، تاريخ النشر ٢١ حزيران ٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/١١، متاح على الرابط: https://cutt.us/jlslf
14- نبيل، حنين، "بناء التحالفات: ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الإندو-باسيفيك"، مركز إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/١١، على الرابط التالي: https://c.n٩/rociE
15- هي، لورا وآخرون، "تضاعف خلال عقد إنفاق الصين العسكري يبلغ ٢٢٤ مليار دولار في ٢٠٢٣"، ترجمة لمياء كنعان، CNN الاقتصادية، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٣/٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٧، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/٣BfuP
61- "استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ، مستند حقائق"، موقع البيت الأبيض الإلكتروني، فبراير ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/BAovc
71- "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٢٢: تنافس جيوسياسي حاسم مع الصين وهزيمة روسيا"، جريدة أسباب، أكتوبر ٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٥/٧، متاح على الرابط

التالي: https://cutt.us/ruQYD

81- "تحالف أوكواس.. الصراع الصيني الأمريكي يدخل مرحلة جديدة"، جريدة أسباب، نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الدخول ١/٥/٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/EzvKJ

91- "كواد وأوكوس.. هل تنجح شبكة أمريكا وحلفائها في منع الصعود القوي للصين"، صحيفة الاستقلال، تاريخ الدخول: ١/٥/٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://n٩.cl/c٩٦٩t

(ب) المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Gomp, David, "sea power and American interests in the western Pacific", the Rand national defense research institute٢٠١٣,.
2- Stavrakis, Admiral James, Sea Power, the history, and geopolitics, (New York: Penguin Press, .(٢٠١٧
3- Galloway, Anthony, "What's the Indo _ pacific_ and how does the Quad work?" The Suoney Horning Gerald, ١٦ September ٢٠٢١, Accessed on ٢٠٢٣/٥/٦, At: https://cutt.us/Frtaz
4- Ghosh, Ambar Kumar and others, "Security, Economy, and Ecology: Setting Priorities for Cooperation in the Indo _ Pacific", Observer Research Foundation, ٢٥ Feb ٢٠٢٢, Accessed on: ٢٠٢٢/٥/٩, At: https://cutt.us/H٩٠RN
5- Kenton, Will, "Trans-Pacific Partnership: Meaning, Overview, Alternatives", Investopedia, Date of access: ٢٠٢٣/٥/١٢, the link: https://cutt.us/YpΛHU
6- McBride, James, et al, "What's Next for the Trans-Pacific Partnership (TPP)?", Council on foreign relations, accessed on: ٢٠٢٣/٥/١٢, at: https://cutt.us/VVVpQ
7- SHEET, FACT: Indo-Pacific Strategy of The White House", white house, February ١١,٢٠٢٢, https://n٩.cl/wdכkvj
8- United States government, FACT SHEET: Indo-Pacific Strategy of the United States, joe Biden, ٢٠٢٢, accessed on ٢٠٢٣/٥/٩, at: https://n٩.cl/wdכkvj